

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 329 / 2021

إعداد الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 14 آذار ، 2021 ، 14 Mars,

M E A K –Weekly Economic Report No. 329 /2021

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Alkafry



تحية طيبة، ارسل لسيادتكم:

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 329 / 2021

أخبار الاقتصاد العالمي

الأحد 14 آذار ، 2021 ، 14 Mars,

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصريف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية. أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية . وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات.

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 329 / 2021
أخبار الاقتصاد العالمي

الأحد 14 آذار ، 2021 Mars, 14

Contents

- 1 - كورتيس تينغ سعى للانخراط في بيئة الأموال الرقمية فصار مسؤولاً عن أوروبا في إحدى أكبر البورصات التي تتعامل بها3
- 2 - وقائع اقتصادية جديدة ومتقلبة في ظل ثبات ظاهرة العملات الرقمية (مختبر لوس آلاموس الحكومي).....7
- 3 - رسالتي إلى المدخرين البريطانيين ألا يقلقوا بشأن معدلات الفائدة. 9
- 4 - لماذا يضغط مسؤولو الاحتياطي الفيدرالي لمزيد من التحفيز؟...13
- 5 - هل يحتاج الانتعاش الاقتصادي العالمي لسنوات نحو التعافي؟...18
- 6 - هل تقف طباعة النقود عائقاً أمام انتعاش الاقتصاد العالمي؟...22
- 7 - الصين تفتح ملف احتكارات شركة "علي بابا".....28
- 8 - هل ينذر جنون الأسواق الأميركية بأزمة مالية جديدة؟.....31
- 9 - أسهم مجموعة علي بابا تترنح بعد زيادة بكين ضغوطها عليها..38
- 10 - العملات المشفرة الثابتة وتأثيرها في النظام النقدي.....41
- 11 - الاقتصاد الرئيسي الوحيد في العالم الذي نما في 2020؟.....47
- 12 - مقال بقلم ليلى نقولا، منشور على موقع قناة RT, بعنوان:48
- 13* - الرواتب الملونة * * ما بعد العملة الرقمية *51
- 14 - إنتاج إيران من النفط يخوض سباقاً مع الزمن في ظل استمرار العقوبات الأمريكية.....54

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 329 / 2021

أخبار الاقتصاد العالمي

الأحد 14 آذار ، 2021 ، 14 Mars,



ملك العملات المشفرة جاء من "أف بي أي"

1 - كورتيس تينغ سعى للانخراط في بيئة الأموال الرقمية فصار مسؤولاً عن أوروبا في إحدى أكبر البورصات التي تتعامل بها

اندي مارتين صحافي وروائي @andymartinink



السبت 6 فبراير 2021 18:36

كورتيس تينغ عميل الاستخبارات السابق الذي تحول إلى مستثمر في مجال العملات الرقمية (عن شركة كراكن)

يعرف كل من يبلغ عمراً كافياً، أين كان يوم 11 سبتمبر (أيلول). كان كورتيس تينغ في عمر الـ13 سنة في 2001 ويعيش في "فانكوفر"، حيث كان والده (الطبيب النفسي الآن) يدرس اللاهوت. ووفق تينغ، "ألهمني الهجوم على "البرجين التوأم" الرغبة في فعل شيء ما من أجل الأمن الوطني". والآن، انتقل من الحفاظ على أمن الأمة بوصفه محققاً في مكتب التحقيقات الفيدرالية "أف بي أي" إلى مكافحة الجريمة الإلكترونية في كواليس عملة "بيتكوين" المشفرة بوصفه مديراً إدارياً لأوروبا في "كراكن"، وهي إحدى أكبر بورصات العملات المشفرة في العالم.

وفي التفاصيل، وُلِدَ تينغ في مدينة "سياتل" لوالدين تايوانيين أميركيين. وعندما التحق بإحدى الكليات في العاصمة واشنطن العاصمة بهدف دراسة

الاستخبارات الاستراتيجية، وجد أن أساتذته عملاء حكوميين سابقين. وبحسب روايته، لقد "حاولوا صدي"، لكنه واصل الدراسة وتدرّب في "إف بي آي" بعد تخرجه مباشرة ثم توظّف بدوام كامل. ووفق كلماته، "من المتوقع في صفوف الآسيويين الأميركيين أن يصبح المرء طبيباً أو طبيب أسنان أو حمامياً، وأن يزدّ دينه إلى مجتمعه المحلي. إنهم ليسوا ممثلين إلى ذلك الحد في الوظائف الحكومية. وقد تمثّل تمرد في مرحلة الشباب في الانضمام إلى الأمن الوطني".

واستطرداً، أمضى تينغ 10 سنوات في مكتب التحقيقات الفيدرالية. وثمة أمور متنوعة لا يُسمح لي أن أقولها عن كورتيس تينغ من دون أن أشعل ما يشبه الدراما. لا أستطيع حتى أن أستخدم كلمة... أه، بل لا يُسمح لي استخدام تلك الكلمة. يكفي أن أقول إن تينغ ترقى بسرعة. ويؤكد أن "إف بي آي" ليس كما تصوّره هوليوود. فعلى النقيض من كيفين كوستنر أو شون كونري (في فيلم "الممنوع لمسهم")، مثلاً، لم يخرج بندقية آلية أو بندقية صيد، ثم يبدأ في إطلاق النار. وبحسب تينغ، "إذا رغب المرء في إبعاد الأشرار فلا بد من أن يتصرف وفق القواعد". وكذلك يتعين عليه أن يبني حجته ببطء وتأکید، ويُعبّر "الحفاظ على الأدلة" أمراً بالغ الأهمية. وفق كلماته، "ثمة كثير من المعاملات".

في عصر التوسع الأقصى لتنظيم "القاعدة" وبروز فروع له مثل "بوكو حرام"، تركز عمل تينغ أساساً في مكافحة الإرهاب. في المقابل، شمل شطر كبير من عمله في ملاحقة التمويل جنائياً. وتحتّم عليه أيضاً أن يصل إلى الجرائم السيبرانية، أو بالأحرى خوض المعركة ضدها. ويسلم تينغ بأن عملة "بيتكوين" حظيت بشعبية هائلة بين المجرمين بغض النظر عن انتماءاتهم.

وبحسب رأيه، "إن الجريمة والتكنولوجيا الجديدة مترادفتان تقريباً. إذ تعثر الجريمة على استخدام ما للتكنولوجيا الجديدة أولاً، قبل أن تنتشر هذه الأخيرة في المجالات الشرعية. ثم نحاول نحن (في "أف بي أي") جعلها أقل جاذبية بالنسبة إلى المجرمين".

وأصبح تينغ "معداً لإحاطات رئاسية يومية"، إذ عمل كجهة اتصال بين مدير "إف بي أي" والنائب العام الأميركي. وحينما أغلق "إف بي أي" في 2014 السوق السوداء المسماة "طريق الحرير" (تشبه موقع "أمازون.كوم" لكنها تتعامل بأشياء غير قانونية) على "الإنترنت المظلمة"، تبين أن "بيتكوين" تشكّل العملة المفضلة فيها. وقد وجه النائب العام سؤالاً مباشراً الى تينغ، "ما البيتكوين؟". ووفق تينغ، "لو عرفتُ آنذاك ما أعلمه الآن، لأعطيته إجابة أفضل بكثير".

واستطراداً، يلفت تينغ إلى أن الارتباط بالجريمة "أعطى "بيتكوين" سمعة سيئة في البداية". إذ حاولت عصابات الشوارع "مراكمة" أرباحها غير المشروعة بأن ترسل أعضاء فيها من صراف آلي إلى آخر ليوذعوا مبالغ صغيرة نسبياً من النقود. ولاحقاً، انتقلت العصابات إلى استخدام "بيتكوين" بهدف التهرب من المراقبة. وثمة مفارقة تكمن في أن هذه العصابات أصبحت قابلة للتعب. ويرجع ذلك، وفق ما يشير تينغ، إلى أن "عملة بيتكوين" تشكّل عالم الحقيقة".

ويُفسّر تينغ ذلك بأن تقنية "سلسلة الكتل" Block Chain ("بلوك شين") [المستخدمة في صنع المعادلات المشفرة التي تستند إلى "بيتكوين" وتعاملاتها]، تصر على تاريخ من المعاملات الشفافة والعلنية. وبحسب تينغ "مع "بلوك شين"، لا يستطيع أحد الاختباء. إذ يضحى الاحتيال أكثر

صعوبة. ولقد توجّب على العصابات أن تتمسك بالنقود".

في مسار متصل، عمل تينغ في السفارة الأميركية بباريس عام 2016، وصدف ذات مرّة أن سار قرب مكاتب غير بعيدة من السفارة تعود إلى شركة "ليدجر"، وهي شركة مزوّدة لخدمات تخزين الأصول المشفرة. وإذ أثار الأمر حشريته، دخل إلى الشركة، وعرّف عن نفسه، وانتهى به المطاف تلك الليلة إلى شراء "بيتكوين" و"إيثريوم". ووفق تينغ، "شعرت بوجود المشاركة قليلاً في اللعبة". وشكّل ذلك بداية انتقاله إلى عالم العملات المشفرة.

وعلى غرار الأسواق كلها، لكن الأمر ربما يصح أكثر في هذه الحالة، يتميز عالم التشفير بالتقلب. وبحسب تينغ، "لا أتابع مسار العملات يوماً بيوم، فلو فعلت لما تمكنت من النوم". ويشرح أن ثمة طريقتين للنظر في الأصول المشفرة أو عملة "بيتكوين" أو "العملات البديلة" الأخرى. تتمثّل الأولى في وصف تلك العملات بأنها نوع من الاستثمار المضارب، فيما تميل الثانية إلى "اعتبارها تمثيل عن شيء أكبر"، بل يسمّى تينغ ذلك الشيء بـ"ثورة في المنظومة البيئية المالية". ويحمل ذلك الوصف إشارة إلى إن العملات المشفّرة موزعة ومترابطة عالمياً وتتجاوز النظام القديم للعملات الوطنية الشديدة المركزية.

وفي مفصل آخر، لطالما شعر تينغ بالإحباط إزاء طول المدة التي تستغرقها القضايا المتعلقة بعوالم التشفير. ولقد تصوّر أن التحاق مزيد من مسؤولي إنفاذ القانون بالعملات المشفرة يؤدي إلى تحسين خدماتها. وبحسب تينغ، "أردت أن أكون جزءاً من بيئة العملات المشفرة". وفي خطوة تالية، انضمّ تينغ إلى بورصة "كراكن" في 2018، حيث عمل في مجال "الامتثال" Compliance. ويعلق على ذلك بأنه "إذا كنتُ محقّقاً من الخارج ينظر إلى

الداخل، سأفعل خلال سنوات ما يستطيع قطاع العملات المشفرة أن يفعله خلال أسبوع أو يوم". في تطور متصل، عمل تينغ في 2019 على تحقيق بشأن انهيار "كوادريغا"، وهي بورصة عملات أخرى، عمد مؤسسها إلى إدارتها وفق برنامج احتيالي، (ثم مات أو غير هويته). وانشغل تينغ بمحاولة التوصل إلى فهم كل ما يحيط بعملة "بينكوين". وقد أخبره الرئيس التنفيذي لـ "كراكين" إن "كوادريغا" تجعل القطاع بالكامل يبدو سيئاً، وعرض وفق الأصول مكافأة مالية من ستة خانات (بمعنى أنها بمئات آلاف الدولارات) في مقابل الحصول على مزيد من المعلومات. واكتشفاً أن "إف بي آي" و"كراكين" امتلکا مصالح مشتركة.



2 - وقائع اقتصادية جديدة ومتقلبة في ظل ثبات ظاهرة العملات الرقمية (مختبر لوس ألاموس الحكومي)

عند هذه النقطة، أحتاج إلى التأكيد على أمر واحد مفاده أن حالة تينغ لا ينطبق عليها وصف حالة حارس محمية تحول إلى صياد غير شرعي أو انتقل إلى الجانب المظلم. إذ لا يشكّل عالم العملات البديلة "غريباً متوحشاً" (تعبير يستخدم في الإشارة إلى فترة التي سبقت بسط السلطات الرسمية سيادتها في أرجاء الولايات المتحدة)، لا يحكمه قانون. إذ يؤكد تينغ إن "كراكين" "تفخر بأنها تعمل مع الجهات التنظيمية". واستطراداً، يوصف الواقع الرقمي الجديد بتسمية "التنظيم الذكي"، ما يعني أن عالم التشفير يلتزم قواعد معينة، وليس القواعد نفسها التي أُعدت في أوائل القرن العشرين بهدف تنظيم عمل العملات العادية. ويزعم تينغ أن ثمة تقارباً متزايداً بين الخدمات المالية التقليدية ومجال التشفير، كما يتضح من اهتمام مصارف مركزية بإصدار

عملات مشفرة خاصة بها. "ليس عالم التشفير تهديداً للنظام، بل إنه أمر عملي. ويتلخص الهدف منه في جعل الخدمات المالية شيئاً ناجحاً في العصر الرقمي".

وفي ذلك الملمح، تقتخر "كراكن" بأنها لم تتعرض يوماً للقرصنة، وتمارس الصرامة في التحقق. ويمكن وصفها بأنها تمارس وظيفة بيع وشراء فوريين فتمكن المستخدمين البريطانيين من المتاجرة مباشرة بالجنيه الإسترليني (يستطيع الأستراليون أيضاً استخدام الدولار الأسترالي). والآن، أصبح لديها موظف سابق في "إف بي آي" يرأس قسم أوروبا. ويعمل لدى "كراكن" ألف و300 من العاملين الرقميين المتقلبين المنتشرين حول العالم، لكن معظم أعمالها مركزة في أوروبا. وكذلك يقبع كورتيس تينغ "في انتظار التأشيرة" في شيكاغو، لكنه يستعد للانتقال إلى لندن حين تسمح الظروف بذلك. "ينص السرد السائد على أن التكنولوجيا الرقمية قريبة من الذهب، كشكل من أشكال الأصول الاحتياطية. وإذا كانت البتكوين أشبه بالذهب في غضون 10 إلى 20 سنة، فلن يحزننا الأمر". على سبيل التوضيح، إن مرجعي في هذا المجال يتمثل في كتاب "ثورة التشفير - بيتكوين"، والعملية المشفرة، ومستقبل المال" لمؤلفه الأسترالي سام فولكرينغ، وهو خبير استثمار في مؤسسة "ساوث بنك ريسيرش" للبحوث المالية.

وفي وقت قريب، ذكر فولكرينغ أن عالم التشفير "عمل قيد التقدم لا يزال في مهده. وثمة فرصة في الدخول والمشاركة في هذه المرحلة من البناء. ولا تزال هذه المرحلة تمثل كما أعتقد إمكانات هائلة في الأجل البعيد بالنسبة إلى الأشخاص الذين يؤمنون بتوليد الثروة في الأجل البعيد". ففي عام 2010، استخدم رجل بضعة آلاف من عملة "بيتكوين" لشراء طابقين من

البيتزا من "بابا جونز"، لكن كلاً من الطبقين يساوي (بسعر اليوم) أكثر من 100 مليون جنيه استرليني (حوالي 136 مليون دولار أميركي).

ويشير كورتيس تينغ إلى وجود أكثر من ألفي "مشروع شائع في تقنية سلاسل الكتل" ("بلوك تشين") الرقمية حتى يومنا هذا (وكثير من المشاريع الأقل شيوعاً). وتدرج "كراكن" أكثر من 50 منها [ضمن تعاملاتها]. ولكل من يحاول أن يقرر في شأن الاستثمار في إحدى العملات المشفرة أو أكثر، يشير كورتيس تينغ إلى إن كلاً منها "يمثل تطبيقاً مختلفاً لتكنولوجيا سلسلة الكتل" الرقمية. وفي المقابل، يضيف عبارة تحذير واضحة، "إنها [العملات المشفرة] بطبيعتها تتأتى من مصدر مفتوح، لذلك فمن الصعب أن نرى ما الذي سيدوم وما الذي لن يدوم".

<https://www.independentarabia.com/node/191021/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9/%D9%85%D9%84%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D9%81%D8%B1%D8%A9-%D8%AC%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D9%81-%D8%A8%D9%8A-%D8%A2%D9%8A>

3 - رسالتي إلى المدخرين البريطانيين ألا يقلقوا في شأن معدلات الفائدة الحكومات أكبر حجماً منا، لكن الأفق الزمني أمامنا أطول لأننا لسنا

في حاجة إلى أن يعاد انتخابنا

هاميش ماكراري صحافي وكاتب، الجمعة 2 أكتوبر 2020



ما زالت الآمال معقودة على حدوث انتعاش اقتصادي بعد جائحة كورونا

(غيتي)

ماذا يجب على المدخرين أن يفعلوا الآن؟

في بريطانيا، ارتفع الدين الوطني إلى أكثر من 100 في المئة من

الناتج المحلي الإجمالي، ومنذ مطلع العام اقتضت الحكومة المبلغ نفسه كما بعد انهيار عامي 2008 و2009. ولا نعلم المستوى الذي سيبلغه العجز، فنسبة الـ100 في المئة تزداد فداحةً بسبب انهيار الناتج المحلي الإجمالي، لكن جهداً يستمر خمس سنوات سيكون مطلوباً لخفض العجز إلى نوع من التوازن.

ويبدو من المنطقي توقع استقرار الدين الوطني بين 100 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في حال حصول انتعاش اقتصادي قوي، و110 في المئة أو أكثر إذا لم يحصل. وسيكون هذا المستوى أعلى نسبة للدين إلى الناتج المحلي الإجمالي منذ ستينيات القرن العشرين، حين كنا بصدد دفع الديون التي تراكمت خلال الحرب العالمية الثانية.

ويرى بعض الأكاديميين، أن الديون الحالية ليس واجباً تسديدها، وحالات العجز ليست مهمة. لكن، في العالم الحقيقي تكون [الديون] مهمة. في الآونة الأخيرة، يشهد البلدان المتقدمان اللذان سجلا الرقمين الأكثر ارتفاعاً في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهما اليابان (240 في المئة) وإيطاليا (140 في المئة)، أبطأ معدلين في النمو الاقتصادي.

إن العلاقة المعنية سيف ذو حدين، إذ يُصعّب النمو البطيء تقليص الدين. وعلى الرغم من عدم وجود سقف معين للديون، وبوسع الولايات المتحدة أن تغلت بديون مرتفعة بسبب قوة الدولار، ستضطر الحكومات في كل مكان آخر إلى اتباع مسار في خفض الديون.

ماذا تفعلون حين يكون اقتراضكم مفرطاً؟ تحاولون إبقاء معدلات الفائدة منخفضة. ويُفضّل الحفاظ عليها عند مستوى أدنى من معدل التضخم، مثلما فعلت الحكومات في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، حين كانت

تمول ديون الحرب. فقد كانت المرحلة ممتازة للمقترضين، لاسيما أولئك الذين اشتروا منزلاً في مقابل رهن عقاري، وكانت سيئة للمدخرين، بخاصة لأولئك الذين اشتروا ديوناً حكومية.

وسنمر بمرحلة مماثلة أخرى الآن. في المقابل، قد لا تكون التشابهات دقيقة أبداً في المجال المالي، وإلا لصار كل شيء سهلاً. لكنني أعتقد أننا نستطيع أن نفترض أن الحكومات ومصارفها المركزية ستتجح في إبقاء معدلات الفوائد قريبة من الصفر خمسة أعوام أخرى، وأنها ستواصل العثور على أعذار لإنشاء كميات كبيرة من السيولة. وسيغرق العالم في المال، لكنني أخشى أن هذا المال لن يتوافر حيث يجب.

ففي نهاية المطاف، سيغذي هذا المال تضخم أسعار البضائع والخدمات، لكننا لا نستطيع أن نعرف إلى متى سيستمر ذلك. وأعتقد أن المرحلة ستمر بأسرع مما يتوقعه الناس، على الرغم من أن ظني قد لا يكون صائباً. وفي هذه الأثناء، سيواجه كل شخص يملك مدخرات أو يحاول أن يدخر، تحدياً ضخماً. فماذا يمكنكم فعله في ضوء سعي الحكومات والمصارف المركزية إلى خفض مكاسبكم؟

في العقدين الأولين بعد الحرب العالمية الثانية، سادت قاعدة عامة مفادها أن الناس لو استطاعوا سبيلاً إلى شراء منزل في مقابل رهن عقاري، عليهم أن يفعلوا. وأضافت الحكومات المتعاقبة حوافز لامتلاك المنازل، بما في ذلك إعفاءات على ضريبة الدخل ضمن مدفوعات الفوائد على الرهون. ووراء ذلك، كان عدم امتلاك سندات حكومية، بغض النظر عن احتمال عدم وطنية الخطوة، قاعدة جيدة أخرى. وبدلاً من ذلك، تبين أن الاستثمار البعيد الأجل في الشركات البريطانية الكبرى، أو ما يُسمى مذهب الأسهم،

كان منطقياً جداً. من جهة أخرى، توجب عليكم اختيار القطاعات التي ستزدهر، والابتعاد عن تلك التي شرعت في التراجع كقطاع تصنيع السيارات.

والآن؟ لا تزال القاعدة الأولى صحيحة. وعلى الرغم من المشاكل الواضحة في أجزاء من السوق العقارية، لا تزال الأسعار الإجمالية للبيوت في المملكة المتحدة عند مستوى قياسي مرتفع. وكذلك لا تزال القاعدة الثانية المتعلقة بتجنب الدين الحكومي صالحة أيضاً. لكن المشكلة تتمثل الآن في وجهة استثمار النقود الفائضة.

من جهة، تبدو الأمور أسهل الآن بالمقارنة مع حالها في سنوات ما بعد الحرب. إنها أسهل لأننا نستطيع الاستثمار في الخارج. ففي ذلك الوقت [سنوات ما بعد الحرب] وُجِدَت قيود على إخراج المال من البلاد، بما في ذلك الاضطرار إلى شراء عملة استثمارية ضمن سلة عملات، في مقابل معدلات غير مناسبة في العادة. وقد يصعب تخيل الأمر الآن، لكن الضوابط على صرف العملات استمرت حتى 1979، أي لأكثر من 30 سنة بعد انتهاء الحرب.

من جهة أخرى، تبدو الأمور أصعب بسبب السور المالي الضخم، الذي رفع أسعار السندات العالمية، لاسيما في الولايات المتحدة. ومع بعض الاستثناءات، لا تزال الأصول البريطانية غير جذابة إلى حد كبير، ويصح الأمر أكثر على الجنيه الإسترليني، لأسباب كثيرة وواضحة. إذ يبدو الوقت صعباً بالنسبة إلى أي شخص كي يكسب ماله بالجنيه ويدخره به. في ذلك الإطار، يجدر تذكر أن الموضة في عالم المال تتغير كما في أي عالم آخر. هل تذكرون سنوات الإطئاب في عهدي طوني بلير،

وغوردون براون؟ لقد صدق الناس ما قيل. وفي 2007، أي قبل الانهيار [المالي العالمي] فاق سعر الجنيه الدولارين. لذلك فالرسالة التي أقرتها على المدخرين تتمثل في الانتظار وعدم القلق. وزعوا المخاطر، وضعوا جانباً أرباحكم من الأسهم، واعتمدوا على الفائدة المركبة لبناء مدخراتكم. إن الحكومات أكبر حجماً منا، لكن الأفق الزمني أمامنا أطول، فنحن لسنا في حاجة إلى أن يُعاد انتخابنا.

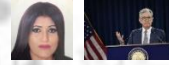
<https://www.independentarabia.com/node/156166/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A/%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%A3%D9%84%D8%A7-%D9%8A%D9%82%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D9%85%D8%B9%D8%AF%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%A6%D8%AF%D8%A9>

4 - لماذا يضغط مسؤولو الاحتياطي الفيدرالي الأميركي لمزيد من التحفيز؟

بحث جديد يظهر أن الإنفاق يمنع تعميق الندوب الاقتصادية التي

خلفتها أزمة كورونا

كفاية أولير صحافية الثلاثاء 15 سبتمبر 2020



رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي جيروم باول (أ ف ب) لا يحب مسؤولو الاحتياطي الفيدرالي الخوض في المناقشات السياسية، فقد يُنظر إليها على أنها إشارة استغاثة. وفي الأوقات العادية، يتجنب محافظو البنوك المركزية عموماً تقديم توصيات محددة بشأن الإنفاق السريع والضرائب ومسائل السياسة الأخرى التي يتعامل معها المسؤولون المنتخبون،

لأنهم يريدون الحفاظ على استقلاليتهم في إدارة السياسة النقدية بأقل قدر من التدخل.

رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي جيروم باول، صرح في الأشهر الأخيرة بنبرة دقيقة وحازمة بأن الكونغرس يحتاج إلى بذل مزيد من الجهد للتعويض عن خسائر الدخل التي تكبدها العمال العاطلون من العمل، وتضييق ثغرات الإيرادات التي تواجه الشركات المتضررة بشدة، والحكومات المحلية في البلاد بسبب جائحة فيروس كورونا.

البعض الآخر كانت تصريحاته أكثر جرأة مثل تشارلز إيفانز، رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في شيكاغو، عندما قال للصحافيين في أوائل أغسطس (آب) "توجد مشكلة تتخمر مع انتهاء صلاحية سياسات الإغاثة القائمة".

وما بين مهادن وجريء لا يزال مسؤولو الاحتياطي الفيدرالي حريصين على تخصيص دفعة مالية معززة لسببين. الأول يعكس حدود أدواتهم التي ظهرت قبل فترة طويلة من الانكماش الناجم عن الوباء، والثاني ينبع من الطبيعة الفريدة للصدمة الحالية.

مباحثات الكونغرس والمساعدات المالية الجديدة

بعد شهر، وبعد تقدم ضئيل من الكونغرس بشأن حزمة مساعدات مالية جديدة، حذر إيفانز من السياسات الحزبية، باعتبارها تهديداً للاقتصاد، قائلاً "إن عدم اتخاذ أو كفاية الإجراءات يمثل خطراً سلبياً كبيراً للغاية على الاقتصاد الأميركي اليوم".

وكان اقتصاد البلاد قد شهد انتعاشاً ضعيفاً هذا الصيف، وتراجعت في أعداد العمال المسرحين مؤقتاً بمقدار الثلثين (نحو 12 مليوناً) منذ الربيع،

في وقت لا يشعر فيه المسؤولون في البلاد بالراحة، لوجود أكثر من مليوني أميركي فقدوا وظائفهم بشكل دائم، ويبدو أن هذه الأرقام من المرجح أن تزداد مع إغلاق الشركات الضعيفة والمتعثرة.

التوجيه المستقبلي

ومع عدم رغبة بنك الاحتياطي الفيدرالي في خفض أسعار الفائدة إلى ما دون الصفر، يركز المسؤولون على كيفية توفير مزيد من التحفيز من خلال "التوجيه المستقبلي" لتحديد المدة التي يخططون فيها للحفاظ على أسعار الفائدة منخفضة للغاية ومواصلة شراء سندات الخزنة وسندات الرهن العقاري، ويمكنهم القيام بذلك عن طريق توضيح التضخم وظروف سوق العمل التي من شأنها أن تضمن سياسة نقدية أكثر تشدداً.

وقد ساعدت التوجيهات المستقبلية وشراء الأصول بعد أزمة عام 2008، على خفض أسعار الفائدة الطويلة الأجل، التي يمكن أن تعزز الاستثمار والإنفاق، لكنها قد توفر القليل من الانسيابية في ظل الأزمة التي تسبب بها وباء كورونا، لأن العوائد الطويلة الأجل أقل بكثير.

ويرى محللون أنه إذا ما كان البنك المركزي يستهدف تضخماً اثنين في المئة، ويخفق باستمرار بمجرد تثبيت المعدلات على هذا المستوى المنخفض، فيمكن أن تتخفض توقعات التضخم في المستقبل، ما يتسبب في بقاء التضخم والمعدلات منخفضة، بالتالي ما تحاول السياسة الجديدة فعله هو كسر الحلقة المفرغة من خلال البحث عن فترات تضخم أعلى إلى حد ما بعد فترات تضخم من دون المستوى المستهدف.

وحسب استطلاع لصحيفة وول ستريت جورنال، قال ما يقرب من نصف الاقتصاديين الذين شملهم الاستطلاع هذا الشهر، إنهم "لا يرون رفع

الاحتياطي الفيدرالي للمعدلات قبل عام 2024". وتظهر أسواق العقود الآجلة أن المستثمرين يتوقعون أول زيادة لسعر الفائدة الفيدرالية في النصف الثاني من ذلك العام.

نتيجة لذلك، "لا يمكن لمجلس الاحتياطي الفيدرالي أن يفترض أن التوجهات المستقبلية ستحقق الكثير"، كما قال أندرو ليفين، مستشار بنك الاحتياطي الفيدرالي السابق، الذي شارك في كتابة ورقة تتمحور حول القيود والسياسات خلال جائحة كورونا.

الإنفاق الحكومي والتحفيز النقدي

حتى لو افترضنا أن بنك الاحتياطي الفيدرالي لديه القدرة على إجراء تخفيضات أعمق في أسعار الفائدة فإن زيادة الإنفاق الحكومي ستكون أكثر فعالية من التحفيز النقدي، وفقاً لبحث جديد أجراه مايكل وودفورد، الاقتصادي بجامعة كولومبيا والمؤثرة آراؤه في دوائر البنوك المركزية.

تقول كتب الاقتصاد إنه عندما يحدث الانكماش، يمكن للبنوك المركزية أن تحقق الاستقرار في الاقتصاد عن طريق خفض أسعار الفائدة لتعويض الانخفاض في الإنفاق والطلب. لكن وودفورد، يقول إن أداة التثبيت هذه ليست فعالة في زيادة الإنفاق، عندما تكون قطاعات معينة من الاقتصاد غير قادرة على العمل لأسباب غير اقتصادية.

وأضاف خلال عرض تقديمي في ندوة افتراضية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الشهر الماضي، إن جائحة كورونا "قدمت مثلاً واضحاً بشكل خاص على هذا النوع من الحالات".

وبسط الاقتصادي بجامعة كولومبيا ما يحدث في الشارع الأميركي في زمن كورونا، بالقول "فكر في الاقتصاد على أنه شبكة مدفوعات، حيث

الانخفاض في الدخل المركز في قطاعات قليلة، للحفلات الموسيقية أو غرف الفنادق أو تناول الطعام في المطاعم، يمكن أن يمتد إلى الآخرين لأسباب لا علاقة لها بتهديد الصحة العامة. إذا لم يتمكن أصحاب الأعمال من دفع الإيجار، فإن أصحاب العقارات لديهم أموال أقل للحفاظ على موظفيهم، وتواجه المدن تآكلاً أكبر في قاعدتهم الضريبية، ما يؤدي إلى مزيد من تسريح العمال".

وأضاف وودفورد، "هذه الخطوات اللاحقة في سلسلة التأثيرات هذه هي جميع عمليات تعليق المعاملات الاقتصادية التي لا تتطلب بأي حال الحاجة إلى التوقف عن تقديم وجبات الطعام في المطاعم والعروض المسرحية، بالتالي فإن الإنفاق الحكومي حتى لو كان مستهدفاً بشكل سيء، يستجيب بشكل مباشر أكثر لوقف تعطل تدفقات المدفوعات هذه".

هذا التحليل قد يترك الاحتياطي الفيدرالي في موقف صعب، حيث قد تكون هناك مبالغة في تحفيز أجزاء من الاقتصاد، مثل الإسكان والتكنولوجيا التي كانت أقل تأثراً بالوباء، بينما تعاني القطاعات الأخرى بغض النظر عن انخفاض أسعار الفائدة.

من جانبه قال رافائيل بوستيك، رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي في أتلانتا للصحيفة، "لقد واجهنا تحدياً، بمعنى أن التعافي الآن يحدث بطريقة غير متكافئة".

كثير من مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي قالوا إنهم يفضلون معرفة المزيد عن كيفية تطور التعافي الاقتصادي قبل اتخاذ قرارات حول كيفية أو ما إذا كان سيجري تكثيف المزيد من التحفيز. لكن بعض المحللين يقولون إن البنك المركزي يجب أن يسارع في تحديد إرشاداته الخاصة بالتحفيز.

المزيد عن: الاقتصاد الأميركي

<https://www.independentarabia.com/node/151886/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%8A%D8%B6%D8%BA%D8%B7-%D9%85%D8%B3%D8%A4%D9%88%D9%84%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B7%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D9%84%D9%85%D8%B2%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%81%D9%8A%D8%B2%D8%9F>

5 - هل يحتاج الانتعاش الاقتصادي العالمي لسنوات نحو التعافي؟
تعزز بيانات المملكة المتحدة أن العودة إلى مستويات ما قبل كورونا
ستكون بطيئة بشكل مؤلم لمعظم دول العالم الغني

كفاية أولير صحافية السبت 12 سبتمبر 2020



متعاملان أثناء التداول في بورصة نيويورك (رويترز)

يتعافى الاقتصاد العالمي بقوة من الانهيار الذي عانى منه في الربع، لكن البيانات الجديدة تشير إلى أن المكاسب المبكرة من رفع الإغلاق بسبب فيروس كورونا قد استنفدت بالفعل، ما يضيف إلى الأدلة على أن الاقتصاد العالمي قد يستغرق أشهراً، إن لم يكن سنوات حتى يتعافى. انكمش الاقتصاد العالمي للربع الثاني على التوالي في الأشهر الثلاثة حتى يونيو (حزيران)، مع عمليات إغلاق واسعة النطاق وجهود فردية لتجنب الإصابة والتي وجهت ضربة قاسية للاقتصاد. في الوقت ذاته تشير استطلاعات الأعمال إلى أن الانتعاش العالمي استمر للشهر الخامس على التوالي في أغسطس (آب)، حيث وصل إلى مقياس رئيسي للنشاط التجاري في 45 دولة، جمعته شركة البيانات آي إس إتش ماركت نيابة عن جي بي مورغان واستناداً إلى ردود

مديري المشتريات، إلى أعلى مستوى في سبعة أشهر .

لكن كانت هناك علامات على الهشاشة حيث أدت حالات تفشي جديدة للفيروس إلى فرض قيود جديدة وحذر إضافي بين المستهلكين، مع انخفاض النشاط المسجل في اليابان والهند وأستراليا وكازاخستان وإسبانيا وإيطاليا. في ما بينها تمثل تلك البلدان 15 في المئة من الناتج العالمي. كان الانخفاض في مجموعة العشرين التي تضم الاقتصادات الرائدة، بنسبة 3.4 في المئة في الإنتاج المسجل في الأشهر الثلاثة الأولى من العام بالفعل هو الأكبر منذ بدء السجلات في عام 1998، لكن الانخفاض في الربع الثاني لم يسبق له مثيل في العقود منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

كانت نقاط التحول في النشاط أثناء الوباء مسألة أشهر وليست أرباعاً. خارج الصين، تركزت الانخفاضات في الإنتاج في مارس (آذار) وأبريل (نيسان)، مع بدء الانتعاش في العديد من البلدان في مايو (أيار) وتعزز بشكل كبير في يونيو ويوليو (تموز) مع رفع الإغلاق.

الأرقام البريطانية مؤشر على الأداء العالمي

توفر الأرقام الجديدة من المملكة المتحدة معلومات قيمة عن حالة التعافي الاقتصادي المستمر. تعد الدولة واحدة من عدد قليل من الاقتصادات التي تصدر أرقاماً شهرية للنمو الاقتصادي وهي أيضاً أكبر دولة تفعل ذلك، حيث تقدم لمحة أكثر حداثة مما توفره أرقام الناتج المحلي الإجمالي الفصلية.

نما اقتصاد المملكة المتحدة بحسب وول ستريت جورنال بنسبة 6.6 في المئة في يوليو أكثر من يونيو، بعد أن توسع بنسبة 8.7 في المئة في

الشهر السابق. وهذا يضع المملكة المتحدة على الطريق الصحيح لتحقيق مكاسب بنسبة 15 في المئة في الإنتاج في الربع الثالث، بعد انخفاض بنسبة 20.4 في المئة في الربع الثاني.

مع ذلك، ظل الإنتاج أقل بنسبة 11.7 في المئة مما كان عليه في فبراير (شباط)، الشهر الماضي قبل أن يبدأ الوباء في تعطيل الاقتصاد. انخفاض الناتج في قطاع الخدمات الذي يعتمد أكثر على التواصل وجهاً لوجه بنسبة 12.6 في المئة عن فبراير، بينما انخفض الإنتاج الصناعي بنسبة 7 في المئة.

تعزز الأرقام وجهة نظر العديد من الاقتصاديين بأن العودة إلى مستويات الإنتاج قبل فيروس كورونا ستكون بطيئة بشكل مؤلم في معظم دول العالم الغني، حيث إن فيروس كورونا يمنع كل شيء من السفر إلى الترفيه إلى العمل المكتبي.

الاقتصاد البريطاني لن يعود إلى حقبة ما قبل كورونا

تشير البيانات الاقتصادية التي تتمتع بسجل جيد لتوقع النمو إلى أن النمو القوي في الربع الثالث من المرجح أن يتبعه توسع أكثر تواضعاً حيث تتكيف الشركات والعمال والحكومات مع ما يمكن أن يكون فترة ممتدة من عدم اليقين بشأن تطور الوباء وتوافر لقاح.

قال جيل مويك، كبير الاقتصاديين في شركة أكسا للتأمين لصحيفة وول ستريت جورنال: "طالما أن الاقتصادات الرئيسية لا تحتاج إلى الدخول في حالة إغلاق عام، فيجب أن يستمر الاقتصاد في الإصلاح، لكن لا يمكنه الحفاظ على الانتعاش المذهل الذي شوهد عند إعادة فتح الأعمال قبل بضعة أشهر. الجزء الصعب يبدأ الآن".

لا يتوقع الاقتصاديون أن يعود الاقتصاد البريطاني إلى حجمه الذي كان عليه قبل انتشار الوباء حتى عام 2022. عانت المملكة المتحدة من أسوأ انخفاض في الإنتاج بين الدول الغنية خلال الربع الثاني، لكن التسلسل الشهري للانحدار والانتعاش كان على نطاق واسع مماثلاً للبلدان الأخرى، بما في ذلك الولايات المتحدة.

1.25 في المئة توسع متوقع في الاقتصاد الأميركي في الربع الرابع يقدر بنك الاحتياطي الفيدرالي في أتلانتا أن الاقتصاد الأميركي يسير على الطريق الصحيح لتحقيق توسع بنسبة 7 في المئة في الربع الثالث، بعد انكماش بنسبة 9.1 في المئة في الأشهر الثلاثة حتى يونيو. ويتوقع الاقتصاديون أن يتوسع بنسبة 1.25 في المئة فقط في الربع الرابع وأن يتعافى إلى مستويات الإنتاج قبل الوباء فقط في أوائل عام 2022.

موجة مقبلة من التحفيز الأوروبي في الأشهر المقبلة وفقاً للأرقام الصادرة هذا الأسبوع، توسع الاقتصاد النرويجي - الذي انكمش بشكل أقل دراماتيكية من بعض جيرانها الأوروبيين هذا الربع - بنسبة 1.1 في المئة في يوليو، أبطأ من معدل النمو في يونيو. كان الإنتاج في يوليو 4.7 في المئة فقط عن مستواه في فبراير.

في مدونة يوم الجمعة، أطلق كبير الاقتصاديين في البنك المركزي الأوروبي، فيليب لين، ملاحظة حذرة بشأن التعافي الاقتصادي الأوروبي المتعثر وضعف معدل التضخم تاركاً الباب مفتوحاً أمام موجة جديدة من التحفيز في الأشهر المقبلة.

<https://www.independentarabia.com/node/151036/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D9%87%D9%84-%D9%8A%D8%AD%D8%AA%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF->

6 - هل تقف طباعة النقود عائقاً أمام انتعاش الاقتصاد العالمي؟ محللون لـ "اندبندنت عربية": السيولة الفائضة قد تنذر بفقاعات مالية وشبكة في الأسواق

خالد المنشاوي صحافي الاثنين 28 سبتمبر 2020



المحللون والمتخصصون يحذرون من مخاطر طباعة الأموال وزيادة النقد الرخيص بالأسواق العالمية (غيتي)
حذر محللون ومختصون اقتصاديون، من مخاطر طباعة الأموال وزيادة النقد الرخيص بالأسواق العالمية، ما ينذر بارتفاع التضخم وحدوث فقاعة مالية في أسواق السندات، ويحدّ من قدرة السياسات النقدية في السيطرة على تحجيم ضعف العملات. وقالوا في إفادات متفرقة لـ "اندبندنت عربية"، إنه على الرغم من المخاطر الكبيرة لطباعة النقود من دون غطاء، لكنها تشبه "مُسكناً" لعلاج انهيار محتمل وتأخيره إلى حين تعافي الاقتصاد، مؤكدين أن طباعة النقد هي طوق نجاة من الأزمة الحالية يخلق مشكلات يصعب علاجها بالمستقبل.

ومعروف عن طباعة النقود من قبل البنوك المركزية أنها عملية فنية معقدة اقتصادياً، فكل وحدة نقدية مطبوعة لا بدّ أن يقابلها رصيد من احتياطي النقد الأجنبي أو رصيد من الذهب، أو سلع وخدمات حقيقية تتم إنتاجها في المجتمع، حتى تكون النقود المتداولة في السوق ذات قيمة حقيقية وليست مجرد أوراق مطبوعة. وفي حالات الدول النامية، عادةً ما يتم تجاوز هذه القواعد، وتُطبع نقود بمعدلات تفوق المسموح به، ما يؤدي إلى

ارتفاع معدلات التضخم.

وذكر المحللون أن الدول غير مقيّدة بالتزام عالمي للحدّ من طباعة النقود، فلكل دولة الحق في طباعة الأموال الكافية التي تراها مناسبةً لإنعاش اقتصادها، إلا أن طباعة أموال تفوق حجم الاقتصاد تقلّل القيمة الشرائية للعملة، وأثبتت التجارب العالمية أن الطباعة غير المسؤولة للنقود تخلق مشكلات أكثر مما تحلها. وهناك الكثير من الدول التي لجأت في مراحل مختلفة من تاريخها إلى طباعة الأموال بشكل لا يتناسب مع الحجم الفعلي للاقتصاد، مثل ألمانيا وبوليفيا وأخيراً زيمبابوي، حيث تخطّى التضخم ستة آلاف مليار وطُبعت أوراق نقدية قيمة الواحدة منها 100 مليار، فضلاً عن طباعة عدد لا محدود من العملة وتوزيعه على المواطنين، ما أدى إلى فقدان العملة قيمتها بشكل كامل تقريباً، ليتوقّف السكان في عام 2009 عن استخدام العملة الوطنية واستبدالها بعملات أجنبية.

أعلى زيادة يقوم بها الاحتياطي الفيدرالي

وعلى الصعيد ذاته، سجّل الاحتياطي الفيدرالي الأميركي (المصرف المركزي) أعلى معدّل زيادة في النقود المطبوعة خلال مارس (آذار) الماضي، مع بداية ظهور تداعيات جائحة فيروس كورونا، عندما ارتفعت أصول المصرف بنسبة 12.6 في المئة و10.6 في المئة على التوالي. وبحسب بيانات الفيدرالي، ارتفع حجم الميزانية العمومية للاحتياطي الفيدرالي من 4.16 تريليون دولار في 26 فبراير (شباط) 2020، إلى 7.17 تريليون دولار بحلول 10 يونيو (حزيران) الماضي. ويتولى الفيدرالي الأميركي طباعة النقود (أو إنشائها رقمياً)، ثم يستخدم تلك الأموال لشراء السندات، أي أنه ضخّ نحو 3 تريليونات دولار في الاقتصاد خلال ثلاثة أشهر ونصف

الشهر، في محاولة لخفض أسعار الفائدة أملاً في أن يقترض الأفراد والشركات لينفقوا المزيد بغية إنعاش الاقتصاد.

خطط لتحفيز الاقتصاد

مستشار المخاطر لدى بنك "سوسيتيه جنرال" في لوكسمبورغ، نادر حداد، أوضح أن عمليات التيسير الكمي هي في الأصل تدخل من قبل البنك المركزي في بلد ما، يقوم خلالها بشراء أصول مقابل توفير السيولة اللازمة وقت الأزمات، لافتاً إلى أن هذه العملية المعقدة تندرج ضمن السياسات النقدية للبنوك المركزية، وتُعتبر غير تقليدية لتخفيض سعر الفائدة وتحفيز الاقتصاد، لا سيما وقت الانكماش الاقتصادي.

وقال حداد، "عادةً، تقوم البنوك المركزية بعمليات بيع وشراء للأصول من خلال عمليات السوق المفتوحة، وعندما يقوم البنك المركزي بشراء الأصول فإنه يسمح بصفة مباشرة بتوفير سيولة نقدية أكبر في الاقتصاد". وأشار إلى أن ذلك يشكّل في حد ذاته خطراً كبيراً على الحياة الاقتصادية، لأن توفير السيولة أكثر من اللازم، خصوصاً في الاقتصاد الأميركي، يُعتبر خطراً على التوازنات المالية، لا سيما التضخم الذي يستطيع أن يخرج عن السيطرة، ما دفع الفيدرالي الأميركي أخيراً إلى رفع سقف التضخم لأكثر من 2 في المئة، في سابقة من نوعها. وأوضح حداد أن عمليات شراء الأصول بصفة مكثفة، كما حدث أثناء أزمة كورونا، تجعل من إعادة بيع هذه الأصول في السوق المالية أمراً صعباً لكثرتها، وهذا يحدث ما يسمّى بـ"القفاعة في سوق السندات".

وأكد مستشار المخاطر أن عمليات التيسير الكمي لا تستهدف الاقتصاد مباشرة، بل هي عمليات شراء أصول لشركات كبرى تُحدث انفصلاً بين

السوق المالية والاقتصاد الحقيقي، الأمر الذي لاحظناه مع ارتفاع سوق الأسهم بصفة غير مسبوقه، منتفحةً من الكتلة المالية التي ضخها الفيدرالي، على الرغم من تراجع الاقتصاد الأميركي وارتفاع البطالة بمعدلات قياسية. وأضاف حداد أن عملية التسيير الكمي هي بالأساس سياسة نقدية ذات تداعيات سلبية على الاقتصاد المحلي والعالمي، مرجعاً ذلك إلى ارتفاع التضخم وتراجع أداء البنوك إثر تقليص سعر الفائدة إلى الصفر أو القريب من الصفر، فيتجه المستثمرون إلى الملاذات الآمنة مثل الذهب والين الياباني، مما يُضعف الطلب على الدولار الأميركي ويقود الفيدرالي الأميركي إلى فتح ما يسمى بعمليات الـ "swap lines" مع البنوك المركزية الأخرى لتوفير الكمية اللازمة من الدولار الأميركي في العالم.

سياسات تسهيلية مكثفة

رأى عاصم منصور، محلل اقتصادي أول لدى شركة "أوريكس" لتداول العملات، أن البنوك المركزية العالمية الكبرى اتجهت إلى اتباع سياسات تسهيلية مكثفة للخروج من أزمة كورونا، إذ لم تكن أدوات السياسة النقدية العادية، مثل خفض معدلات الفائدة، كافيةً لتحفيز النمو الاقتصادي. وقال، "لم يكن ذلك كافياً، بل قام الفيدرالي بزيادة حيازته من الأصول لتصل الموازنة العامة لديه إلى حوالي 7 تريليونات دولار مقارنةً بـ 4 تريليونات بداية العام الحالي، بينما أعلن الكونغرس خطة تحفيز قيمتها 3 تريليونات دولار، في حين تترقب الأسواق تقديم حزمة مساعدات مالية إضافية لتحفيز الاقتصاد". ولفت إلى أنه على الرغم من ارتفاع نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي، مع تزايد الديون لدى البنوك المركزية، إلا أنه يبدو أن تلك الطريقة هي الوحيدة للحفاظ على استقرار الأسعار وعدم انهيار

الأسواق.

طباعة النقود

وأشار منصور إلى أنه مع الاستمرار في طباعة البنوك المركزية النقود وزيادة حيازتها من الأصول، ارتفعت نسبة الموازنة إلى الناتج المحلي في منطقة اليورو إلى 63.6 في المئة مقارنة مع 36.3 في المئة لدى الفيدرالي الأميركي و135.3 في المئة لدى بنك اليابان من الموازنة العامة. وأكد أن تلك السياسة أدت إلى تزايد مخاطر تكوّن فقاعات سعرية في العديد من القطاعات، خصوصاً في أسواق الأسهم، نظراً لزيادة الأموال الرخيصة في الدورة الاقتصادية في ظل بيئة تتسم بمعدلات فائدة منخفضة، ومن المتوقع أيضاً أن تتسارع وتيرة معدلات التضخم خلال العامين المقبلين.

ولفت منصور إلى أنه يجب ألا تعتمد الحكومات على البنوك المركزية بشكل كبير في تحفيز النمو الاقتصادي، بل أن تدعمه عبر العديد من القرارات الأخرى، مثل توفير حزم تحفيز مالية وإرساء ركائز النمو المستدام من خلال إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية وتذليل القيود التي تحدّ من عجلة النمو وضرورة عقد المزيد من الاتفاقات التجارية العالمية لتحفيز النمو العالمي ككل.

طوق النجاة الأخير

رئيس شركة "تارغت للاستثمار"، نور الدين محمد، رأى من جهته أن طباعة النقود بالأزمة الراهنة تُعتبر طوق النجاة الأخير الذي تتمسك به الدول، خصوصاً الكبرى منها، لإنقاذ الاقتصاد من كبوته والحفاظ على بعض القطاعات الرئيسية من التعرّش الشديد أو الاختفاء الكامل من خريطة الاقتصاد. وقال محمد إن لطباعة الأموال من دون غطاء العديد من الآثار

السلبية الخطيرة، التي قد تمتد لأعوام عدة في المستقبل وقد يصعب علاجها، إلا أن نقص السيولة الشديد الناجم عن الأزمات الاقتصادية هو السبب الرئيس وراء عمليات الطباعة الهادفة إلى تفادي انكماش أو ركود عميق تستمر آثاره سنوات مقبلة.

وأضاف، "هذا هو بالضبط ما حدث في أزمة الجائحة في بدايات هذا العام، وهو ما اضطرّ الدول وخصوصاً الكبرى منها إلى سلوك هذا الاتجاه لتوفير سيولة بالسوق لشراء الأصول الحكومية وخفض أسعار الفائدة لتوفير تمويل رخيص الثمن للشركات والمؤسسات لمساعدتها على مواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة بتكلفة تسمح لها بالاستمرار حتى نهاية الأزمة". وعداد رئيس "تارغت للاستثمار" الآثار السلبية لهذه الطباعة، وفي مقدمتها زيادة معدلات التضخم وفقدان العملات قيمتها، مما يفقد المستثمرين والأفراد بصفة عامة الثقة بالنقود فيتجهون إلى الملاذات الآمنة مثل الذهب والمعادن النفيسة للحفاظ على القيمة. وأشار محمد إلى أن طباعة النقود من دون غطاء هي أحد أسباب ظهور شركات ومؤسسات "الزومبي"، التي اعتمدت على القروض وأسرفت فيها لتستمر في التشغيل والعمل، لكنها ستتهار مع ظهور أول مشكلة لديها، مما قد يتسبب في أزمة كبيرة مستقبلاً. وقال إنه على الرغم من أن الانكماش الاقتصادي الذي يُعالج بطباعة الأموال قد يقود إلى انهيار كامل لاقتصاد بعض الدول، لكن في المقابل "لا نرى بديلاً لهذا النهج حالياً، وننصح بأن تتم هذه الطباعة بشفافية كاملة ضمن ضوابط تطبق على الجميع ومعايير محددة لا يتم الاستغناء عنها أو مخالفتها".

المزيد عن: الدولار

<https://www.independentarabia.com/node/155481/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D9%87%D9%84-%D8%AA%D9%82%D9%81-%D8%B7%D8%A8%D8%A7%D8%B9%D8%A9->

%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D9%88%D8%AF-
%D8%B9%D8%A7%D8%A6%D9%82%D8%A7-%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%85-
%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D8%B4-
%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%9F

7 - الصين تفتح ملف احتكارات شركة "علي بابا"

هبوط أسهم أكبر 4 مؤسسات للإنترنت والتكنولوجيا محلياً وسط خسائر

كبيرة من قيمتها

كفاية أولير صحافية الخميس 24 ديسمبر 2020



قالت مجموعة "أنت غروب" إنها ستدرس بجدية جميع المتطلبات

التنظيمية وستلتزم بها (أ ف ب)

بدأت الجهة المنظمة لمكافحة الاحتكار في الصين رسمياً، تحقيقات مع مجموعة "علي بابا غروب هولدنغ"، في شأن الممارسات التجارية الاحتكارية المزعومة، بما في ذلك مطالبة تجار التجارة الإلكترونية باختيار منصة واحدة فقط كقناة توزيع حصرية لهم، بحسب ما أوردته صحيفة "ساوث تشاينا مورنينغ بوست".

وقال البنك المركزي الصيني، إنه سيستدعي المديرين التنفيذيين لمجموعة "أنت غروب"، لعقد اجتماع مع المنظمين الماليين الذين يغطون الأعمال المصرفية والتأمين والأوراق المالية والعملات الأجنبية.

وذكرت إدارة الدولة لتنظيم السوق، وهي وكالة مراقبة مكافحة الاحتكار، في بيان، إنها بدأت تحقيقات مع "علي بابا"، بسبب سلوك احتكاري مشتبه فيه، مثل "الحصرية القسرية". ويشير المصطلح إلى ممارسة تجارية في صناعة الإنترنت في الصين، تجعل الشركات التجار يختارون منصة واحدة فقط، كقناة حصرية للمبيعات والتوزيع.

هبوط سهم "علي بابا" 8.9 في المئة

وقال مؤسس "علي بابا" جاك ما، في بيان، إن المجموعة ستتعاون بنشاط مع المنظمين في التحقيق. وتراجعت عمليات الشركة التجارية بشكل طبيعي، وهبط سهم "علي بابا" إلى 8.9 في المئة في تعاملات هونغ كونغ، وهو أكبر انخفاض له منذ 11 نوفمبر (تشرين الثاني)، في حين تراجعت أسهم شركتي "علي بابا بيكتشرز" و"علي بابا هيلث"، ولا يجري تداول مجموعة "آنت" علناً.

وألقى انخفاض سعر السهم بثقله على كثير من كبريات شركات الإنترنت والتكنولوجيا في الصين، مثل ناشر الألعاب ومشغل الشبكة الاجتماعية المهيمن "تينسنت هولدينجز"، وعملاق التجارة الإلكترونية "جي دي دوت كوم"، وعملاق الخدمات عند الطلب "ميتيوان".

وأدى هبوط أسهم الشركات الأربع إلى القضاء على 86 مليار دولار أميركي من قيمتها السوقية المجمعة. وقال الأستاذ المساعد في قسم المالية والتأمين بجامعة لينغنان، تشاو تسوفينغ، إن التحقيق كان اختبار ضغط كبير لـ "علي بابا". وتساءل، "هل نجاح المجموعة في الماضي يرجع حقاً إلى نموذج عمل جيد، أم أنه لمجرد أن الشركة لديها السيطرة على بعض الموارد النادرة، وكانت في وضع احتكار؟". ومع ذلك، ذكر تشاو أنه حتى لو غرمت السلطات الشركة فسيكون ذلك "تغريماً رمزياً".

ويرى الشريك في "تشو فنذر انفسمنت مانيجمنت"، وانغ تشن، أن التأثير الحقيقي هو أن "علي بابا" لن تكون قادرة على إجبار التجار على اختيار منصة واحدة فقط لبيع منتجاتهم عليها. مشيراً إلى أن الشركة قد تفقد التجار والمستهلكين.

وأضاف، "على المدى القصير ستنتهي التحقيقات في موقع "علي بابا"، لأنه لم يعد بإمكانه أخذ حصة السوق بهذه السرعة من خلال تقويض المنافسين الأصغر. والتأثير لن يكون كبيراً كما هو متوقع، لأن صناعة التجارة الإلكترونية في الصين قطاع تنافسي، وإلى حد ما يصعب على الداخلين الجدد ارتياده".

وقالت الصحيفة إن بإمكان الشركة أن تحتفظ بمعظم حصتها في السوق الحالية بدلاً من أن تفقدها، حتى لو تباطأ النمو. وأشارت إلى أن التحقيق مفيد لصناعة التجارة الإلكترونية، وسيمنع بعض اللاعبين الكبار من التوسع بسرعة.

وفي السياق، قالت صحيفة بيبولز ديلي، المتحدثة بلسان الحزب الشيوعي، في مقالة رأي، إن تحقيق مكافحة الاحتكار مع "علي بابا" يهدف إلى "تنمية أفضل". وأضافت، "هذا لا يعني أن موقف الدولة ودعمها تجاه منصات الإنترنت قد تغير". وأوضحت، "الإعلان مصمم لتحسين تنظيمها وتطويرها وتعزيز تنميتها الصحية، لتقديم إسهام أكبر في التنمية العالية الجودة للاقتصاد الصيني".

الإشراف على مجموعة أنت

يذكر أنه جرى سحب الاكتتاب العام الأولي لمجموعة "أنت غروب" (IPO) البالغة قيمته 37 مليار دولار أميركي الشهر الماضي، قبل 48 ساعة فقط من بدء تداول الأسهم في شنغهاي وهونغ كونغ، في أكبر عملية لجمع الأموال في مجال التمويل العالمي.

وكان المنظمون الماليون قلقين في شأن ممارسات الإقراض من قبل "أنت غروب"، وأرادت شركة "فاينتيك" زيادة تخصيص رأس المال لدعم

قروضها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبنك الصين الشعبي،
ولجنة تنظيم البنوك والتأمين الصينية (CBIRC)، ولجنة تنظيم الأوراق
المالية الصينية (CSRC).

وستجتمع إدارة الدولة للنقد الأجنبي (SAFE) مع "آنت" في المستقبل
القريب للإشراف عليها، وتوجيهها وفقاً لمبادئ السوق وسيادة القانون،
لتنفيذ المتطلبات، بما في ذلك الإشراف المالي والمنافسة العادلة وحماية
الحقوق القانونية للمستهلكين.

وقال البنك المركزي الصيني، "هذا التوجه سيحقق الفائدة للمجموعة،
وسينظم عملياتها ويسهم في تطوير خدماتها المالية".

من جانبها، قالت "آنت غروب"، "سندرس بجدية جميع المتطلبات
التنظيمية، وسنلتزم تماماً بتنفيذ جميع الأعمال ذات الصلة"، وفقاً لبيان
صدر عبر حسابها الرسمي على منصة "وي تشات".

المزيد عن :

<https://www.independentarabia.com/node/179461/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D9%81%D8%AA%D8%AD-%D9%85%D9%84%D9%81-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%83%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D8%A8%D8%A7>

8 - هل ينذر جنون الأسواق الأميركية بأزمة مالية جديدة؟
تدفق صغار المستثمرين يشعل صراعاً مع أباطرة المال ومخاوف من

تغيير لعبة التداول

غالب درويش صحافي @gdarwish1 1 فبراير 2021



يستهدف مستثمرون أفراداً هواة بعض صناديق التحوط وينسقون هجماتهم على منصة "ريديت" (أ ب)

تسببت تداولات الأفراد التي وصفها البعض بـ "المجنونة" في هزّ عرش أسواق الأسهم الأميركية، وسط تدفق ملايين المتداولين الأفراد إلى السوق المالية الأكبر في العالم، ما أنشأ قوة جديدة أربكت كبار محترفي التداول وصناديق التحوط.

وقال محللون في الأسواق العالمية إن "ما حدث في أسواق الأسهم الأميركية أخيراً يُعتبر تحولاً صادمًا في قواعد التلاعب حيث يكشف ذلك عن عودة الصراع بين المستثمرين الصغار وأباطرة المال، بعد نحو 10 سنوات من حركة "احتلوا وول ستريت" التي كانت تحتج إزاء واقع أن الصغار لا يستطيعون المشاركة في البورصة، والآن وجد الصغار سبيلاً لتجاوز النظام من الداخل".

ويستهدف مستثمرون أفراداً هواة بعض صناديق التحوط، وينسقون هجماتهم على منصة "ريديت"، ويركزون على الأسهم التي تنوي المحافظ الكبرى بيعها بعد عمليات بيع على المكشوف، وهي تقوم على "استعارة" أسهم من الوسطاء، وبيعها عندما تنخفض الأسعار، لتحقيق أرباح سريعة. في الوقت ذاته أشار محللون إلى أن هذا الصراع قد يمهد لأزمة مالية جديدة شبيهة بما حدث في عام 2008.

تحول صعب وتُعتبر هذه الخسائر تحولاً "صعباً" لعمالقة صناديق التحوط الذين استفادوا العام الماضي من تداعيات أزمة كورونا، لكن الجائحة ساعدت على دفع الآلاف، إن لم يكن الملايين، من تجار التجزئة إلى سوق الأسهم

الأميركية، ما خلق قوةً جديدة يبدو أن المحترفين عاجزون حتى الآن عن مكافحتها، بحسب وكالة "بلومبيرغ".

ويرى محللون أن هذه القوة تتكوّن من مجموعة من المتداولين الذين استخدموا صفحات ترشيحات الأسهم المعروفة باسم "رهانات وول ستريت" على "ريديت" لتنسيق هجماتهم، والتي بدا أنها ركزت على الأسهم التي تقوم صناديق التحوط ببيعها.

وعلى أثر ذلك، حلق سهم "جيم ستوب" إلى ارتفاعات قياسية أخيراً، وتجاوزت قيمته 400 دولار صباح الخميس الماضي، بعدما كانت قد زادت إلى أكثر من 2000 في المئة منذ بداية العام. وحقق سهم "جيم ستوب" الأربعمائة المائتين، قفزةً قياسية بنسبة 134 في المئة، ليتراجع بنسبة 62 في المئة صباح الخميس، ما أدى إلى تجميد التداول مرات عدة.

استهداف المستثمرين

وأورد المحللون أن قصة سهم متاجر ألعاب الفيديو "جيم ستوب" بدأت عندما قامت مجموعة من صغار المستثمرين على منتدى "وول ستريت بتس" التابع لموقع "ريدت" الإلكتروني (الذي يضم قرابة ستة ملايين مستخدم) بالإعلان عن نيتها استهداف المستثمرين الذين راهنوا على انهيار سعر سهم "جيم ستوب" من خلال العمليات المعروفة بـ "البيع المكشوف". وتهدف عملية البيع على المكشوف أو (short selling) إلى تحقيق الأرباح من وراء الانخفاض المتوقع في سعر سلعة أو أداة مالية أو ورقة مالية (سهم)، عن طريق اقتراضها وبيعها، أو عن طريق بيع عقد ثابت أو عقد أجل يُتعهد فيه بتسليمها في تاريخ لاحق بالسعر الحالي. وتقوم هذه العمليات الشائعة بالنسبة إلى صناديق الاستثمار الضخمة، على

اقتراض أسهم ثم بيعها تحسباً لانخفاض أسعارها بغية إعادة شرائها لاحقاً بقيمة أقل وتحقيق ربح كبير .

ويبدو أن مجموعة من صغار المستثمرين المتحمسين للرهانات المالية المحفوفة بالمخاطر، عمدت إلى مواجهة الأسماء الكبيرة في المجال من خلال إتمام عمليات شراء أسهم "جيم ستوب" على نطاق واسع بهدف رفع السعر، وفق ما ذكره محللون.

أهداف سابقة للبيع على المكشوف

وهذه ليست المرة الأولى التي يحدث فيها ذلك، ومن أهداف تلك المجموعة هو استهداف عملية البيع على المكشوف بشكل عام وهي الممارسة التي كانت جزئياً السبب في الأزمة المالية العالمية في عام 2008 عندما رهن مستثمرون على انهيار السوق العقارية، وهي القصة التي سردها الفيلم الشهير (The Big Short) وعادةً ما يشير أعضاء هذه الصفحة لهذه النوعية من المستثمرين بـ "مصاصي الدماء".

وحول مستخدمو موقع "رديت" اهتمامهم صوب شركات أخرى، من بينها سلسلة دور السينما "آي بي سي" بأكثر من 300 في المئة، وبدرجة أقل، صوب شركة "بلاك بيرى" المصنعة لبرمجيات المؤسسات بنسبة 33 في المئة.

مضاربات قوية

وقال مستشار المخاطر لدى بنك "سوسيتيه جنرال" في لوكسمبورغ، نادر حداد، إن "بورصة نيويورك شهدت مضاربات قوية حول أسهم عدة من قبل أشخاص متمردين في السوق المالية، ما أثار حفيظة المؤسسات الرقابية في الولايات المتحدة وخارجها حيث ارتفع سعر سهم "جيم ستوب" إلى

مستويات قياسية".

وأوضح حداد أن "التداول على هذا السهم هو بمثابة تدخل وتلاعب في السوق وهو بدوره يخالف قواعد اللعبة الاقتصادية"، مشيراً إلى أن "ما حدث على هذا السهم تسبب بخسارة العديد من شركات التحوط الكبرى لأنها لم تتوقع ارتفاعه وهذه نتيجة عمليات البيع الآجل التي حصلت". وأشار حداد إلى أن "المؤسسات الرقابية في الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أعربت عن قلقها من هذه التداولات لكونها طريقة جديدة تشكّل خطورة على المتداولين وشركات الوساطة المالية". وقال إن "هذا النوع من التداول على الأسهم لا يعكس حقيقة المردود الاقتصادي للشركات إنما هو مضاربة في السوق المالية هدفها الوحيد هو تحقيق أرباح"، مضيفاً أن "الخطر يكمن في أن هذا النوع من التداول يستطيع أن يتسبب في إجبار المتداولين على دفع فوارق إذا ذهب السهم بعكس المتوقع".

تدقيق تشريعي

ولفت حداد إلى أن "هذا الأمر يستوجب تدخل المشرع الأميركي للتدقيق في عمليات البيع والشراء التي حصلت هذا الأسبوع وربما سيتم الحد من التداول على هذه الأسهم لاستقرار الأسواق ولعدم تكرار مثل هذه المضاربات التي تلحق خطر بالمتعاملين بالسوق وتجعل من المؤسسات المالية في حالة ضبابية، بالتالي لا يمكنها التحكم في المخاطر". وأكد أن ارتفاع القيمة السوقية لشركة لأكثر من عشرة أضعاف من دون تحقيق أي مردود اقتصادي إضافي يشكل خطراً على السوق المالية وعلى الاقتصاد، كونها عملية مضاربة على الأسهم، مشيراً إلى أن "ذلك يوجب

على الجهات الرقابية أن تحد من هذه العمليات التي تشكل خطراً على الأسواق".

تغيير قواعد اللعبة

من جانبه، قال محلل الأسواق المالية، العضو الاستشاري لدى مركز أبحاث "تمازون" الاقتصادي، بيان نبيل، أن "هذه الحادثة ستضع قواعد جديدة للعبة وستصبح الأموال الغبية نداءً للأموال الذكية"، مؤكداً أنها لن تستمر "ولكن من دون شك ستغير بعض قواعد اللعبة في ما يخص الإجراءات وتدابير المخاطر لدى الصناديق الاستثمارية ورفع مستويات التحفيز والمتابعة لدى مديري الصناديق عند أخذ قرارات استثمارية".

وأفاد نبيل بأن "مؤشرات أسواق المال تشهد تقلبات سعرية عالية في الفترة الأخيرة متأثرة بمجموعة من العوامل، منها قرارات الحزم التحفيزية المقبلة، إضافة إلى ما تمت طباعته من أموال سابقاً تم ضخها في الأسواق أدت إلى تضخيم قيم الأسهم بشكل متسارع وغير صحي".

صراع اللقاحات

وحول العوامل الأخرى المؤثرة في الأسواق، أشار نبيل إلى "صراع اللقاحات مقابل عودة تفشي الفيروس وبشكل متحور وارتفاع أعداد الاصابات حول العالم، وأيضاً ترقب قرارات إدارة بايدين الجديدة في ما يخص قانون الضرائب الداخلي، والعلاقات التجارية الخارجية، بخاصة مع الصين، وبعض الأمور المتعلقة بتركة دونالد ترمب". وبالنسبة إلى اتجاه الأسواق العالمية المتوقعة، ذكر نبيل أن "مؤشر داو جونز" تراجع خلال آخر جلسيتين بنسبة 3.5 في المئة بما يعادل 1000 نقطة تقريباً وينطبق الأمر كذلك على بقية المؤشرات الرئيسية، ما يرفع درجة

التخوف لدى المتداولين من احتمال بدء موجة هبوط جديدة وهو ما يظهر على مؤشر الخوف VIX حيث ارتفع بشكل مضطرب في آخر جلسيتين". وتابع "حتى هذه اللحظة ومن ناحية فنية لديناميكية الحركة السعرية لا يمكن القول إن الأسواق تحولت لسوق دببة (السوق التي تنخفض فيها أسعار الأسهم والسندات والأوراق المالية بنسبة 20 في المئة على مدار شهرين) حيث أنها لم تكسر اتجاهها الصاعد فنياً، لكن هناك تحركات عند مستويات سعرية تاريخية لا يمكن إغفالها إضافة إلى أن الكثير من المؤشرات الفنية والأساسية على حد سواء وبعض التحليلات لنتائج العوامل سابقة الذكر تشير إلى قرب حدوث عملية تصحيح سعري عميقة على أقل وبحسب تسارع الأحداث".

وأشار إلى أنه "وفق مبدأ ترابط الأسواق والذي زاد بشكل كبير خلال السنوات الماضية نتيجة لكثير من العوامل، كما شهدنا سابقاً عند بدء جائحة كورونا وغيرها من الأزمات، فمن المستبعد تماماً ألا تتأثر الأسواق العالمية وحتى الإقليمية بأي عملية تراجع حاد في الأسواق الأميركية، لكن قد تتغير نسبة الضرر ومدته من سوق لأخرى بحسب المقومات الاقتصادية لكل بلد، وخاصة في الأسواق الناشئة".

المزيد عن: أسواق الأسهم وول ستريت جيم ستوب

<https://www.independentarabia.com/node/189701/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A/%D9%87%D9%84-%D9%8A%D9%86%D8%B0%D8%B1-%D8%AC%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9%D8%9F>

9 - أسهم مجموعة علي بابا تترنح بعد زيادة بكيين ضغوطها عليها
بلغت خسائر الشركة في البورصات الصينية والأميركية أكثر من ربع

تريليون دولار

أحمد مصطفى صحافي متخصص في الشؤون الدولية



الاثنين 28 ديسمبر 2020 21:40

بدأت مشاكل مجموعة علي بابا مع السلطات الصينية في نهاية نوفمبر

الماضي (غيتي)

أنهت أسهم مجموعة علي بابا الصينية للتسوق الإلكتروني تعاملات أول
أيام الأسبوع، الاثنين، على هبوط بنسبة 8 في المئة في بورصة هونغ كونغ،
مع زيادة حملة الحكومة الصينية على المجموعة التي أسسها الملياردير
الصيني جاك ما.

وغطت انتقادات سلطات المراقبة المالية وبنك الشعب (المصرف
المركزي) الصيني، على خطوة المجموعة برفع قيمة برنامج إعادة شراء
أسهمها على مدى عامين من ستة إلى عشرة مليارات دولار، بعد انهيار
سعرها في بورصة "ول ستريت" في نيويورك نهاية الأسبوع الماضي، بأكثر
من 13 في المئة، خاسرة نحو 100 مليار دولار من قيمتها السوقية في يوم
واحد.

جاء ذلك بعد إعلان سلطات تنظيم القطاع المالي الصينية بدء تحقيق
موسع في ممارسات المجموعة الاحتكارية التي تنتهك قواعد المنافسة،
بالإضافة إلى عدم التزامها المعايير المالية الحكومية.

وعقد ممثلو السلطات المالية الصينية، الأسبوع الماضي، اجتماعات مع

إدارة شركة المدفوعات المالية الإلكترونية "آنت" (النملة)، التابعة للمجموعة، لمناقشة كيفية التزامها المعايير المالية المنظمة لعملها. ثم أضاف تصريح نائب محافظ البنك المركزي بان غونشنغ مزيداً من القلق لدى المستثمرين بشأن مستقبل "آنت" وعلي بابا واستثمارات الملياردير جاك ما بشكل عام.

خروج عن السيطرة

بدأت مشاكل المجموعة مع السلطات الصينية في نهاية نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي، حين أوقفت الحكومة الطرح الأولي لأسهم "آنت" في بورصتي شنغهاي وهونغ كونغ، الذي كان يتوقع أن يوفر 40 مليار دولار، ليكون أكبر طرح أولي للأسهم وقتها.

لكن موقف السلطات من الملياردير جاك ما يعود إلى شهر أكتوبر (تشرين الأول)، حين انتقد في مؤتمر اقتصادي في الصين السلطات المالية في البلاد، واتهمها بالوقوف في وجه الابتكار والإبداع في القطاع الخاص. وقد اعتبرت دوائر الاستثمار والمال العالمية وقف السلطات الصينية الطرح الأولي عقاباً لجاك ما، بل إن بعض التقارير الإعلامية الغربية رأَت في ما حصل محاولة "قص لأجنحة" الشركة، في خطوة اتخذت على أعلى مستوى، وقد تكون قراراً صادراً من الرئيس الصيني شي جين بينغ نفسه لعدم رضاه عن انتقادات جاك ما للبيروقراطية الحكومية.

ومنذ ذلك الوقت، تراجع أسهم علي بابا بنسبة 25 في المئة، لتخسر نحو 260 مليار دولار من قيمتها السوقية. وتراجعت ثروة جاك ما، الذي كان يعد أغنى ملياردير في الصين، من 62 مليار إلى 49.3 مليار دولار. وبدا منذ نهاية نوفمبر أن الخلاف بين الملياردير والسلطات الصينية خرج عن السيطرة ولم يعد قابلاً للحل.

مشكلة "أنت"

يرى كثير من المحللين أن الحكومة الصينية، وإن كانت تحتوي القطاع الخاص ونموه، إلا أنها لا تزال تحافظ على سيطرتها على الاقتصاد. وحين قُيِّمت إحدى شركات مجموعة علي بابا بقيمة تصل إلى 300 مليار دولار تمهيداً لطرح أولي لأسهم جزء منها، يقل عن ربعها، انصب اهتمام السلطات الصينية على المجموعة كلها باعتبارها تضخمت خارج "نطاق المسموح".

كانت الشركة، التي لا يزيد عمرها عن عدد قليل من السنوات، بدأت كذراع مدفوعات إلكترونية للشركة الأم، وتوسعت بسرعة وأصبح لديها ما يقارب المليار مشترك في الصين يستخدمون تطبيقاتها، وأشهرها "علي باي" على الهواتف الذكية. ولم تعد خدماتها تقتصر على الشراء والدفع الإلكتروني، إنما امتدت إلى الإقراض والادخار والاستثمار أونلاين.

وبدأ قلق السلطات الرقابية وهيئات الحكومة المركزية في الصين، عندما أصبحت الشركة تدير أصولاً تبلغ بضع تريليونات من الدولارات. وكان أهم وأخطر ما طورته شركة "أنت" هو آلية رقمية، عبر خوارزميات معقدة، تشكل أساساً في تقدير الوضع الائتماني للمقترضين الصغار، بحيث يمكنهم الحصول على قروض من دون ضمانات صارمة، كما تفعل البنوك التقليدية.

لذا، اعتبرت السلطات الصينية أن الشركة لم تعد متخصصة بالتكنولوجيا المالية، إنما تقدم خدمات مالية ومصرفية عليها أن تخضع لمعايير البنوك والمؤسسات المالية.

وعلى الرغم من أن السلطات الصينية لم تصل إلى حد مطالبة "أنت" ببيع بعض خدماتها، مثل صناديق الاستثمار أو القروض أو غيرها

والاكتفاء بخدمة المدفوعات عبر الإنترنت، إلا أن توفيق أوضاعها طبقاً للمعايير والقواعد المالية قد يضطرها إلى ذلك.

ويبدو واضحاً أن عملية التكيف تلك، التي قد تستغرق أكثر من 12 شهراً، ستؤدي إلى تراجع قيمة الشركة عند تقييمها، إذا فكرت مرة أخرى في طرح أولي للأسهم. أضف إلى ذلك، أن التحقيق في وضع المجموعة الأم، علي بابا، قد يسفر أيضاً عن مزيد من التراجع. ويعني ذلك النيل أكثر من ثروة جاك ما، الذي يملك نصيباً كبيراً من المجموعة وشركاتها بما فيها "أنت".

المزيد عن: الصين

<https://www.independentarabia.com/node/180436/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A3%D8%B3%D9%87%D9%85-%D9%88%D8%A8%D9%88%D8%B1%D8%B5%D8%A9/%D8%A3%D8%B3%D9%87%D9%85-%D9%85%D8%AC%D9%85%D9%88%D8%B9%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D8%A8%D8%A7-%D8%AA%D8%AA%D8%B1%D9%86%D8%AD-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A8%D9%83%D9%8A%D9%86-%D8%B6%D8%BA%D9%88%D8%B7%D9%87%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%87%D8%A7>

10 - العملات المشفرة الثابتة وتأثيرها في النظام النقدي

تتفوق بسرعة تنفيذ المدفوعات وسهولة دمجها مع التطبيقات الذكية عبر

الهواتف ولا مركزيتها

عبد العظيم الأموي خبير اقتصادي @amaway



الخميس 10 أكتوبر 2019 14:14

العملات الرقمية بيتكوين وإيثريوم وليتكوين وإيكس ريبيل (رويترز)

النظام النقدي هو مجموعة السياسات والضوابط التي عبرها تصدر أو تصنع الحكومة النقود. توجد عدة أنماط للنظام النقدي، مثلاً الذي يقوم على القيمة الكامنة *Intrinsic value*، وهنا السلعة هي المال، مثال الذهب والفضة. هذا النظام كان معمولاً به في السابق. يوجد نمط آخر للنظام النقدي المعتمد على النقود الورقية التي تصدر وفقاً للقوانين السيادية وتضمنها الحكومات، هذا النمط هو السائد الآن، وأخيراً برز نوعٌ جديدٌ يتناسب مع عالم البيانات الرقمية يُمكن أن نُطلق عليه النظام النقدي الذي يقوم على القيمة المشفرة، بدأ مع ظهور البلوكشين والبتكوين، ثم العملات المشفرة الثابتة، وكذلك ليبرا وباقي المشروعات التكنولوجية الجديدة.

انتهى النمط الأول القائم على القيمة الكامنة، ولا يزال النظام النقدي الذي يقوم على النقود الورقية السيادية مسيطراً، بينما النمط الأخير الجديد (موضوع هذا المقال) ينتشر ويتمدد مع اتساع دائرة تبني الحلول التكنولوجية، ويُشكل تهديداً للنظام النقدي التقليدي.

العملات الرقمية الثابتة *stablecoins*

هي عملات مشفرة على شبكة البلوكشين أُبتكرت لتعالج مشكلة التذبذب في أسعار العملات المشفرة *cryptocurrencies*. تتميز بسرعة تنفيذ العمليات وانخفاض تكلفة التحويل، وفي هذا تشترك مع خصائص العملات المشفرة، وتمتاز أيضاً بثبات سعر الصرف مقابل الدولار، وبذلك تتشابه مع العملات التقليدية.

ظهرت العملات المشفرة الثابتة في الفترة الماضية، وأُستخدمت كألية تمويل وحفظ للقيمة داخل منصات تداول العملات المشفرة، من أشهرها (USDT) تستخدمها منصة *bitrix*، و (USDC) وتستخدمها منصة

Coinbase، و(GUSD) واستخدمتها منصة Gemini.

العملات المشفرة الثابتة stablecoins تختلف من حيث المخزون الذي يضمنها، بدأت باختيار الدولار الأميركي ضامناً لها ومحدداً لقيمتها، مثال لذلك العملات المشفرة الثابتة أعلاه التي أطلقتها منصات التداول. نوع آخر من هذه العملات المشفرة الثابتة يعتمد على المخزون من الأصول مثل الذهب.

مع إطلاق شركة (فيسبوك) عملتها المشفرة ليبرا Libra، التي تعد بمثابة عملة مشفرة ثابتة stable coin بدأت مراكز صناعة القرار المالي والنقدي في العالم بأخذ الأمر بجديّة أكثر، تارة بإعلام عدم قبول المشروع، وبعض الدول بدأ فعلياً في مشروعات مشابهة تقطع بها الطريق على ليبرا مستقبلاً.

العملات المشفرة الثابتة تقلق مديري صندوق النقد الدولي

في منشور على مدونة صندوق النقد الدولي كتب توبياس أديان مدير إدارة أسواق المال والمستشار في الصندوق تقريراً مشتركاً مع توماسو مانشيني نائب رئيس إدارة أسواق النقد يحذران فيه من المخاطر التي تحيط بالنظام النقدي جراء انتشار وسائل وأدوات جديدة للتسوية بعيداً عن السلطات المركزيّة، التي تركز على الابتكارات التكنولوجيّة الجديدة.

أشار التقرير المنشور في الـ26 من سبتمبر (أيلول) 2019 إلى "الفوائد التي تحقّقها هذه الابتكارات التكنولوجيّة الجديدة على الأفراد والمجتمع"، لكنها تحمل مخاطر كبيرة على الاستقرار المالي، وتؤثر في فعاليّة السياسة النقديّة.

وذكر التقرير أن سرعة تبني نموذج العملات المشفرة الثابتة stable coin "سيعتمد على كفاءتها في لعب دور حافظ القيمة واستخدامها أداة

للتسوية المالية". تتفوق هذه العملات المشفرة الثابتة على العملات التقليدية من حيث سرعة تنفيذ المدفوعات وسهولة دمجها مع التطبيقات الذكية عبر الهواتف ولا مركزيتها.

في مؤتمر مشترك مع البنك المركزي السويسري بزيورخ تحدّث أدريان مدير إدارة أسواق المال والمستشار في صندوق النقد عن المال الإلكتروني E Money وعن ضرورة تبني البنوك المركزية "حلولاً مبتكرة تعتمد على التكنولوجيا".

تنامي المخاوف بشأن الابتكارات التكنولوجية الجديدة

في تصريح سابق لوزير مالية ألمانيا أولاف شولز في سبتمبر (أيلول) 2019 قال "ألمانيا ستقوم برفض تبني العملة المشفرة الجديدة (فيسبوك) ليبرا"، وأضاف "لا يمكن أن نقبل عملة موازية، توجد جهود مشتركة بين برلين وباريس لرفض عملة (فيسبوك) الجديدة".

على الصعيد نفسه أعلنت "مجموعة السبعة"، مجموعة عمل لدراسة موضوع العملات المشفرة الثابتة تحت قيادة رئيس بنك التسويات الدولي IBS بينوا كوري، الذي تحدث في اجتماع جمع بين محافظي البنوك المركزية ووزراء مالية مجموعة السبعة بفرنسا يومي الـ17 والـ18 من يوليو (تموز) 2019 تحدّث عن العملات المشفرة الثابتة، وقال إن "حجمها محدود"، ونسبة لحدّثة هذا العملات لم تختبر في أنظمة عالمية الاختبار الكافي الذي يظهر مخاطرها، وأشار كوري إلى المخاطر التي تنتج عنها مثل "غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إضافة إلى "التزوير والإضرار بأنظمة الضرائب".

في ندوة جاكسون هول الاقتصادية بولاية وايومي الأميركية في أغسطس

(آب) 2019 تحدّث محافظ بنك إنجلترا المركزي مارك كارني عن حاجة الاقتصاد العالمي إلى نظام نقدي ومالي جديد، واقترح "عملة رقمية عالمية تدعمها البنوك المركزيّة"، ونبّه كارني في خطابه إلى تأثير التكنولوجيا في النظام النقدي العالمي الذي يعتمد على الدولار الأميركي، وقال "العالم تُجرى فيه تسويات مالية هائلة يومياً تعتمد على التطبيقات التكنولوجية"، وضرب مثال بليبيرا Libra (العملة المشفرة التي أعلنت عنها شركة فيسبوك)، وأضاف إنه أمر "مثير للاهتمام، ويحتاج إلى ضوابط وتشريعات".

الأسبوع الماضي بعث عددٌ من أعضاء الكونغرس الأميركي بخطاب إلى رئيس الفيدرالي غيروم باول بشأن النظر في الدولار الرقمي. القاسم المشترك بين هذه المخاوف هو خطورة تمدد التكنولوجيا وتأثيرها في النظام النقدي التقليدي المركزي.

الصين في طريقها لإصدار عملة رقمية سيادية

تختبر الصين هذا المجال منذ سنوات، وحققت نجاحات كبيرة بشأن عدم استخدام النقود التقليدية، وحسب تقرير بحثي نُشر من قبل Alipay، فإن التطبيقات الذكية نفذت تسويات مالية بلغت 8.3 تريليون دولار خلال الفصل الأول من 2019 في الصين بارتفاع بلغ 15% مقارنة مع العام 2018. ويبلغ مستخدمو Alipay نحو 600 مليون مستخدم شهرياً، وأيضاً ينتشر استخدام برنامج الرسائل عبر الموبايل مثل WeChat في الصين الذي يستخدمه مليار شخص شهرياً في المرتبة الرابعة عالمياً بعد (فيسبوك) و(واتساب) و(ماسنجر).

عبر هذا التطبيق في الصين يُنجز مختلف التسويات المالية بصورة شاملة. هذا التطور في استخدام التسويات المالية عبر الجوال يساعد الصين

في تبني مشروع عملتها الرقمية السيادية. تعد الصين مركزاً من المراكز النشطة في الأصول والعملات المشفرة بشقيها تداولات وتعدينا، رغم التشديد الذي تمارسه السلطات الحكومية في بيجين تسيطر الصين على سوق تعدين البتكوين، وأيضاً على منصات التداول في هونغ كونغ وسيؤول، وفقاً لتصريحات نقلتها مجلة (فوربس) منسوبة إلى بنك الشعب الصيني عن عزم البنك إعلان عملة رقمية هذا العام.

المخاطر على النظام النقدي التقليدي

يقوم النظام النقدي التقليدي على مركزية إصدار النقود والتحكم في كمية المعروض منها في النظام من قبل البنوك المركزية، وفي الغالب هذا النظام تضخمي في عرضه النقود، إضافة إلى اعتماده على أنظمة وشبكات قديمة ومركزية، أفقدته ميزات تنافسية في مواجهة الابتكارات التكنولوجية.

عالم اليوم المعتمد على الإنترنت والبيانات أصبح في حاجة إلى أدوات تسوية تتناسب مع التطور. هذا القصور الذي أشار إليه مارك كارني محافظ بنك إنجلترا المركزي، في جاكسون هول، وكذلك محافظو البنوك في مجموعة السبعة سيفتح الباب أمام العملات المشفرة الثابتة stablecoins للانتشار. مع لا مركزية هذه الابتكارات سيصعب على المشرعين التعامل معها ما لم تتطور الأنظمة. تتحرك المجتمعات من الاعتماد على النقود إلى مجتمعات بلا نقود cashless society. هذه النقلة يجب أن يصاحبها تطور في التشريعات والأنظمة فيما يخص مكافحة الأنشطة الإجرامية التي قد تستغل ضعف الأنظمة بشأن التعرف على العملاء KYC ومخاطر استخدام هذه الأنظمة الحديثة في تنفيذ أنشطة تهدد المجتمع.

<https://www.independentarabia.com/node/62741/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%B1%D8%A3%D9%8A-%D8%AE%D8%A8%D9%8A%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D>

8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D9%81%D8%B1%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D8%A8%D8%AA%D8%A9-
%D9%88%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%B1%D9%87%D8%A7-%D9%81%D9%8A-
%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-
%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF%D9%8A

11 - الاقتصاد الرئيسي الوحيد في العالم الذي نما في 2020؟

Reuters المصدر: وكالة

نما الاقتصاد الصيني في 2020 بنسبة 2.3% على الرغم من تأثير جائحة فيروس كورونا، وتسارع الانتعاش الاقتصادي في الصين في الأشهر الثلاثة الأخيرة من 2020 وعاد إلى مستويات ما قبل الأزمة. وأصبحت الصين بذلك الاقتصاد الرئيسي الوحيد في العالم الذي لم ينكمش اقتصادها العام الماضي في ظل مصاعب تواجهها دول عديدة لاحتواء جائحة كوفيد-19.

وعاد الاقتصاد الصيني إلى النمو في الربع الثاني من 2020، بعد انكماش تاريخي بنسبة 6.8% تم تسجيله في بداية العام. وارتفع الاقتصاد الصيني في الفترة من أبريل وحتى يونيو 2020 بنسبة 3.2%، أما في الربع الثالث فقد نما الاقتصاد الصيني بنسبة 4.9%. فيما قفز الناتج المحلي الإجمالي للصين في الربع الرابع من العام السابق بنسبة 6.5% مقارنة بالعام 2019. وكان الانتعاش السريع للصين مدعوما بالديناميكيات الإيجابية في القطاع الصناعي والتجارة، لكن الاستهلاك المحلي، وهو أحد محركاتها الاقتصادية الرئيسية، لا يزال يعتبر نقطة ضعف.

ووفقا للبيانات فقد تباطأ نمو مبيعات التجزئة إلى 4.6% في ديسمبر الماضي، وانخفض بنسبة 3.9% للعام 2020 بأكمله. وأثرت عمليات الإغلاق على إيرادات المطاعم أكثر من غيرها، حيث انخفضت بنسبة 17%

تقريباً، بينما سجلت المبيعات عبر الإنترنت، وكذلك مبيعات معدات الاتصالات ومستحضرات التجميل والمجوهرات نموا ملحوظا.

المصدر: وكالات

12 - مقال بقلم ليلى نقولا، منشور على موقع قناة RT, بعنوان:
الصين للغرب: احذروا الذئب المحارب.

تعاني الصين منذ انتشار فيروس كورونا من البلاد إلى جميع أرجاء الكون، آثاراً اقتصادية واجتماعية وصحية كبيرة كبّدها إياها انتشار الفيروس والحجر المنزلي التام الذي فرضته، وكأنّ آثار الفيروس القاتل غير كافية، لتواجه الصين حرباً من نوع آخر؛ حرباً سياسية وإعلامية شرسة تريد تحميلها مسؤولية تفشي الوباء، سواء من خلال الادعاء بتصنيع الوباء في مختبراتها، أو من خلال اتهامها بالتسترّ على المعلومات ونشر الوباء في العالم بسبب عدم اعترافها به.

وكان الرئيس الأميركي دونالد ترامب قد أطلق على الفيروس اسم "الفيروس الصيني"، ثم اتهم منظمة الصحة العالمية بالتستر، وبأنها تسوّق الدعاية الصينية، ما جعله يقطع المساعدات المادية التي تقدمها الولايات المتحدة لتلك المنظمة، والتي تعادل 20 في المئة من مجموع موازنتها السنوية. ونلاحظ أن الصين، وخلال فترة ما بعد تراجع الوباء فيها وانتشاره في العالم، ورداً على محاولات شيطنتها، تقوم بحملة سياسية ودبلوماسية وإعلامية متعددة الأبعاد والأهداف، تختلف عن السياق الذي تتبعه عادةً في سياساتها الخارجية. وقد تجسّد ذلك في مرحلتين:

المرحلة الأولى: الدعاية السياسية

كان التركيز الإعلامي الصيني في المرحلة الأولى لانتشار الوباء عالمياً

يركز بشكل أساسي على تجميل صورة الصين، باعتبارها "دولة الخير" التي تقوم بمساعدة الدول المتضررة من الوباء، عبر إرسال المساعدات الطبية وخبراء الصحة لمواجهة الوباء.

المرحلة الثانية: استراتيجية "الهجوم بمعرض الدفاع"

بعدما تبين عدم قدرة الاستراتيجية الدعائية بمفردها على مواجهة الدعاية الغربية، والأميركية بشكل خاص، بتحميل الصين مسؤولية انتشار الوباء، وإظهارها وكأنها "دولة مارقة"، انتقلت الصين إلى استراتيجية دبلوماسية وإعلامية أكثر هجومية.

وهكذا، حفلت المواقع الصينية الناطقة بلغات غير صينية بالردّ على الاتهامات ونظريات المؤامرة الغربية، إما بنشر دراسات علمية تثبت الأصل الحيواني للوباء وتدحض فكرة التصنيع المخبري، وإما بنشر نظريات مؤامرة مناقضة ومضادة تتهم الأميركيين بتصنيع الفيروس، وإما أن الانتشار الأول لم يكن في الصين، بل في الولايات المتحدة أو إيطاليا.

أما دبلوماسياً، فنجد أنّ حسابات الدبلوماسيين الصينيين على تويتر (والتي تمّ إنشاؤها في الأشهر الأخيرة)، مارست سياسة الردّ السريع على الاتهامات وتأييب مطلقها من سياسيي الدول الأخرى، بغضّ النظر عن هوية قائلها.

بموازاة ذلك، تحدثت تقارير إعلامية عن ضغوط صينية وتهديد بوقف تصدير المعدات الطبية إلى أوروبا، ساهمت في تخفيف حدّة لهجة بيان الاتحاد الأوروبي وتراجعته عن اتهام الصين بالتستّر على خطورة الوباء.

وهكذا، نجد أنّ الصين انتقلت بالفعل من سياسة تاريخية تقليدية كانت تستخدمها إلى سياسة جديدة تماماً. عادةً ما تعتمد الصين في سياستها الخارجية على مبادئ كرّسها السياسي الصيني "شو انلاي" (مارس مهامه

السياسية خلال الأعوام (1949-1976) الذي أسس مبدأ "التعايش السلمي"، وطورها "دينغ شياو بينغ" (حكم الصين من العام 1978 لغاية تقاعده في العام 1992)، وأضاف إليها فكرة "إخفاء القدرات الذاتية والاستمرار في إظهار عدم القدرة low profile".

وأبرز ما جاء في سياسة دينغ، نقاط سبع استمرت الصين في استخدامها لغاية ما قبل كورونا:

1. قدّم الملاحظات بطريقة باردة.
2. أمّن موقعك جيداً.
3. تعامل بهدوء مع التحديات والمشاكل.
4. أخفِ قدراتك، واستفد من الوقت.
5. حافظ على الظهور بمظهر المتواضع.
6. لا تدّع القيادة أبداً.
7. اصنع فرقاً.

وعليه، إنّ ما تستخدمه الصين اليوم من استراتيجيّة متعدّدة الأبعاد، فيها الدعائيّ والهجوميّ، وتسويق النموذج الصيني بصفته نموذجاً عالمياً صالحاً للتقليد، يعدّ ابتعاداً عن الاستراتيجية التقليدية التي أرساها دينغ واعتمدها الصينيون لفترة طويلة، وتكريساً لاستراتيجية جديدة يطلق عليها الغربيون اسم "الذئب المحارب"، في الإشارة إلى فيلم صيني شهير، عرض الجزء الأول منه في العام 2015، والآخر في العام 2017.

فهل يكون هذا مؤشراً إلى استراتيجيات صينيّة مختلفة ستعتمدها الصين على الصعيد العالمي في السنوات القادمة، أو أنه مرتبط حصراً بتهديد تستشعره، ويريد تحميلها وزر تبعات كورونا عالمياً، وبالتالي مطالبته

بتعويضات مادية قد تؤدي إلى إفلاسها؟

<https://www.almayadeen.net/articles/opinion/1394135/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D9%84%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8--%D8%A7%D8%AD%D8%B0%D8%B1%D9%88%D8%A7--%D8%A7%D9%84%D8%B0%D8%A6%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B1%D8%A8>

*13 - الرواتب الملونة * ما بعد العملة الرقمية*

بقلم الاقتصادي سامر إلياس 24 مايو 2010

اي قبل ١١ سنة من الان..

قبل حلول 2030 .. ستصلك الرسالة التالية على هاتفك .. وعليك ان

تكون مستعدا لها :

"* على الجميع إيداع جميع الاموال النقدية في البنوك لتحويلها للعملة الرقمية قبل نهاية هذا العام .. وبعد هذا التاريخ .. جميع العملات الورقية ملغاة وغير قابلة للتصرف*"

ستتشكل معارضة قوية من فئات مختلفة بالمجتمع لمقاطعة هذا القرار، وستنتشر نظريات كثيرة لتفسير اسباب واهداف هذا التغيير، ولن تقوم فئات عدة بإيداع النقود كنوع من الاعتراض والضغط والممانعة. لكن في نهاية العام، وعند تفعيل العملة الرقمية كعملة وحيدة، سيدرك هؤلاء ان نقودهم باتت بلا قيمة، ولن يتم قبولها تجاريا، وانهم مفلسون ولا يستطيعون شراء اي شي مقابلها. عندها سيطلبون، بذعر، لتمديد فترة الايداع لبضعة اسابيع، لتحويل نقودهم للعملة الرقمية، وهذا ما سيكون.

*المرحلة الاولى: * راتبك لك وانت حر التصرف به .

هذا التحول الحتمي هو الغاية القصوى لمعظم حكومات العالم، لرصد وتوثيق جميع الحركات المالية في البيع والشراء وحساب الرسوم والضرائب

بدقة، دون اي تهرب ضريبي لمواطنيها وشركاتها. ستكون الثروة الحقيقية للجميع معلومة للأنظمة الحاكمة، وموثقة بشكل كامل بجميع تدفقاتها، فلا مكان لايداع نقودك الا في النظام الرقمي المسيطر عليه كليا من قبل الحكومة، وسيختفي مفهوم الكاش. وهنا ستبدأ ملامح الحدود الجديدة التي لا تستطيع ان تتجاوزها، والتي عليك ان تستعد لها من الان.

تدرجياً، وبعد دخول الجميع في هذا الممر الرقمي، ستظهر الرواتب الملونة كمفهوم جديد، وسيتم احياء نظام المقايضة كرد فعل تلقائي. يقوم مفهوم الرواتب الملونة على تقسيم صافي الدخل الشهري والسنوي للأفراد والمؤسسات لفئات (الوان) مشروطة التداول، فالراتب الشهري سيقسم الى الوان بنسب متفاوتة، وكل لون تستطيع استخدامه ضمن اطار معين . اللون الاول مثلا، وسنختاره هنا الابيض، هو عابر للقارات، وتستطيع كمواطن ان تشتري به (محليا أو دوليا) سلع وخدمات من أغلب دول العالم، وسيكون لون التجارة الدولية والشراء عبر الانترنت والمنصات العالمية . يليه اللون الازرق، وهو ذلك الجزء من دخلك الذي تستطيع فقط استخدامه محليا داخل حدود بلد الدخل لدعم الاقتصاد المحلي، وسيكون هذا اللون ضامن للتدفقات النقدية داخل اقتصاد الدولة والمحرك الاساسي لها .

يليه اللون الاخضر، وهو ذلك الجزء من راتبك الذي تستطيع إنفاقه على خدمات أو مستهلكات معينة تحددها الدولة لك، فإذا انقضى الشهر ولم تستهلكه، لا يتم تجديده لشهر آخر، تماما كما هو الحال مع شركات الإتصال وباقات الإنترنت الشهرية، فما لا تستهلكه في نفس الشهر، يذهب من رصيدك، وهكذا سيكون جزء من دخلك الشهري !

اللون البني، وهو لون محدد جغرافيا داخل حدود بلد الدخل لدعم منطقة

معينة، وضمان وصول التدفقات النقدية لها. مثلاً تقوم الدولة بتحديد جيوب سياحية أو زراعية أو ريفية معينة باللون البني، لاجبار جميع المواطنين بصرف جزء من دخلهم ضمنها .

اللون الاصفر، وهو لون محدد بفئة معينة من التجارة أو المطاعم أو الترفيه الذي ستفرض الأنظمة الحاكمة على مواطنيها والمقيمين فيها انفاقها فيه بشكل شهري .

أما اللون الاحمر، وهو لون مؤقت يظهر لدعم قطاع معين أو توجيه سياسة معينة في فترة معينة، مثلاً تخصيص جزء من دخل المواطن أو الشركات لدعم أنشطة حكومية أو أندية أو إطلاق خدمة جديدة، وذلك في وقت الركود مثلاً، أو كتشجيع لتلك البادرة الحكومية التي تهدف في النهاية إلى إعادة برمجة العقل البشري ليكون مطواعاً بيد تلك الحكومات والأنظمة، ومنصاعاً لتعليماتها، ومنقاداً بشكلٍ أعمى وراء جميع مخططاتها .

*المرحلة الثانية: *راتبك لك وانت حر التصرف به، ضمن خيارات محددة من الدولة .


الترجمة المبسطة للرواتب الملونة، هو ان يكون فرضاً راتبك الشهري يعادل الف دولار رقمي، سيكون منهم مثلاً 300 دولارا بيض، 300 دولار أزرق، 200 دولار اخضر، 100 دولار بني، و 100 دولار اصفر. وسيبقى الدولار الاحمر الذي يظهر في مواسم معينة لتحقيق سياسات معينة.

سيكون لأنظمة الدول الحجة والأدوات للسيطرة على المواطنين والزوار والمقيمين والسياح وغيرهم، عبر التحكم بدخلهم الشهري. فتحرم هذا وتكافئ ذاك بناءً على انصياعهم للقوانين وتقبلهم للنظام العالمي الجديد.

المراقبة الرقمية الصارمة للتداول النقدي داخل الدولة وعبر القارات،

ستشكل تهديدا لاستمرار الدخل لبعض الدول والمنظمات والجماعات المدرجة ضمن القوائم السوداء في المجتمع الدولي. "عصر الكاش" قد انتهى حتى على مستوى الفرد الراغب بدعم جمعية او منظمة معينة، وسيطفو على السطح أقدم نظام تجاري عرفته البشرية، "المقايضة!"
"الترم، أو سيتم حجب التدفقات النقدية عنك بكبسة زر!"
سيجبر كل من يريد التغريد خارج هذه المنظومة الرقمية، ان يقوم بذلك عبر مقايضة سلعة بسلعة وخدمة بخدمة، ولن يتم ذلك بسهولة.

سامر إلياس

14 - إنتاج إيران من النفط يخوض سباقا مع الزمن في ظل استمرار العقوبات الأمريكية
لندن/سنغافورة . (رويترز) - 

تواجه احتياطات النفط الإيرانية خطر تحولها لأصول عالقة ما لم تخفف الإدارة الأمريكية الجديدة العقوبات التي جعلت إيران تتخلف عن منافسيها في الطاقة الإنتاجية وتخسر سباقا مع الزمن مع تسارع وتيرة التحول إلى الطاقة منخفضة الكربون.
وتملك إيران رابع أكبر احتياطات نفطية في العالم وهي تعول بشكل كبير على إيرادات الخام لكن العقوبات حالت دون تمكنها من الإنتاج بمستويات تقترب من طاقتها الإنتاجية منذ 2018.
وشددت العقوبات في عهد الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب ورغم أن الرئيس الجديد جو بايدن أكثر ميلا للتصالح، قال مسؤولون كبار في

إدارته إن واشنطن لن تتخذ قرارا سريعا بشأن أي اتفاق مع إيران. وتقول القيادة الإيرانية إن العقوبات لم تؤد إلا إلى تأجيل اللحظة التي سنتج فيها إيران النفط من احتياطاتها الضخمة وإن العالم سيحتاجه في النهاية.

لكن الوثيرة المتزايدة لتحول الطاقة العالمي إلى الوقود منخفض الكربون إضافة إلى تأثير جائحة كوفيد-19 على الطلب على الطاقة قد قدمت موعد توقعات وصول العالم إلى ذروة الطلب وهي النقطة التي بعدها سينخفض الاستهلاك بشكل دائم.

وصرح بعض المسؤولين الإيرانيين ومن بينهم وزير النفط بيجن زنگنه مرارا بأن طهران بحاجة إلى زيادة الإنتاج بشكل كبير بسرعة قبل أن يتلاشى الطلب على النفط ويحصل المنتجون المنافسون على ما تبقى من حصة إيران في السوق.

ولكن هذه الفكرة قُوبلت برفض من جانب مجموعات تعتبرها خيانة للأجيال القادمة.

وقال إيمان ناصري العضو المنتدب لمنطقة الشرق الأوسط بشركة إف.جي.إي لاستشارات الطاقة "الفكر المهيمن ما زال هو الحفاظ على الإنتاج الأمثل على المدى الطويل -دون إدراك أن الوقت ينفد- وتجنب تصدير النفط كمادة خام- دون تقدير أن نشاط تكرير النفط قد لا يصبح عملا مربحا على المدى الطويل على أي حال".

وبعد انتخاب بايدن، أعطت الحكومة الإيرانية في ظل إدارة الرئيس حسن روحاني تعليمات لوزارة النفط في ديسمبر كانون الأول بإعداد الحقول لإنتاج وبيع الخام بكامل طاقتها الحالية في غضون ثلاثة أشهر.

ويقول محللون إنه في حالة رفع العقوبات، فقد تزيد إيران الإنتاج الحالي من 2.1 مليون برميل يوميا إلى مستوى ما قبل العقوبات الذي كان يبلغ 3.8 مليون برميل يوميا في غضون أشهر.

لكن البرلمان الإيراني رفض الأسبوع الماضي مشروع ميزانية قائم على أن إنتاج إيران النفطي يبلغ 2.3 مليون برميل يوميا اعتبارا من السنة الإيرانية التي تبدأ في مارس آذار بعد أن شكك النواب في أي إمكانية لتخفيف العقوبات بشكل فوري.

ولم يرد متحدث باسم بعثة إيران لدى الأمم المتحدة على طلب من رويترز للتعليق.

*منافسون

تسبب اضطراب الإنتاج على مدى عقود بسبب العقوبات في أن تواجه إيران صعوبات للحفاظ على طاقة الإنتاج القائمة، ناهيك عن بلوغ إمكانياتها. وتكشف بيانات من منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) أنه على مدى العشرين عاما الماضية، رفع معظم المنتجين المنافسين في المنطقة، ومنهم الإمارات والعراق والسعودية، إنتاجهم بمقدار يتراوح بين مليون ومليون برميل يوميا، كما أضافوا طاقة إنتاجية.

وحتى قبل فرض العقوبات الجديدة في 2018، ظل إنتاج النفط الإيراني أقل بكثير من ستة ملايين برميل يوميا كان البلد ينتجها قبل الثورة الإسلامية في 1979، وذلك بفعل القيود القائمة.

وكشف زنگنه في ديسمبر كانون الأول عن خطة طموح لزيادة طاقة الإنتاج إلى ما يتجاوز 6.5 مليون برميل يوميا بحلول 2040. لكن محللين يعتقدون أن هذا غير واقعي.

وقال ناصري "هناك بالتأكيد فاقد طاقة إنتاج منذ منتصف 2018 وتسببت العقوبات في بعض الضرر".

وأضاف "من الممكن أن يصل إنتاج إيران إلى مستويات ما قبل العقوبات في غضون شهر، لكن تجاوز ذلك يحتاج إلى مزيد من الوقت واستثمارات كبيرة".

وبلغت صادرات إيران النفطية مستوى مرتفعا عند 2.8 مليون برميل يوميا في 2018، لكنها تراجعت إلى نحو 300 ألف برميل يوميا في 2020 بحسب ما تكشفه تقديرات استندت إلى بيانات تتبع ناقلات.

وقال مصدر في القطاع طلب عدم ذكر اسمه إن شركات الطاقة الإيرانية اضطرت إلى خفض عدد آبار النفط التي تم حفرها في الآونة الأخيرة من 300 في 2018 إلى 100 في 2020 بفعل قلة التمويل وتراجع الصادرات، الأمر الذي يحد أكثر من إمكانيات النمو.

وهذا العام، يقول مسؤولون إيرانيون إن الصادرات زادت بشكل كبير نظرا لأن انتخاب بايدن جعل بعض المشترين أكثر استعدادا للمخاطرة بشراء الخام الإيراني. وقال مشرع كبير إن الرقم قد يصل إلى 900 ألف برميل يوميا.

وتتوقع ريستاد إنرجي أنه إذا تم رفع العقوبات قد يتجاوز مستوى إنتاج النفط في إيران أربعة ملايين برميل يوميا بحلول 2023.

أما إف.جي.إي إنرجي فتتوقع أن يتجاوز إنتاج النفط الإيراني أربعة ملايين برميل يوميا بحلول 2025 واستقراره عند نحو خمسة ملايين برميل يوميا قبل أن يبدأ في التراجع في 2037.

لكن الخام الإيراني معظمه ثقيل وعالي الكبريت، أي أنه ينتج انبعاثات أكثر من الخامات الأخف، فضلا عن ارتفاع تكلفة معالجته كي يلبي المعايير

البيئية التي سيجري تشديدها.

وقالت سارة فاخشوري مؤسسة ورئيسة إس.في.بي إنرجي إنترناشونال
“تتفوق السعودية وروسيا والولايات المتحدة وشركات الطاقة الكبيرة بالفعل على
إيران في تأمين حصة كبيرة من سوق النفط في المدى المتوسط والطويل”.

<https://www.raialyom.com/index.php/%d8%a5%d9%86%d8%aa%d8%a7%d8%ac-%d8%a5%d9%8a%d8%b1%d8%a7%d9%86-%d9%85%d9%86-%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%81%d8%b7-%d9%8a%d8%ae%d9%88%d8%b6-%d8%b3%d8%a8%d8%a7%d9%82%d8%a7-%d9%85%d8%b9-%d8%a7%d9%84%d8%b2%d9%85/>

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

تقارير